قراءات أولية
في
نتائج وأبعاد الانتخابات الإسرائيلية

الدورة السادسة عشرة

٢٠٠٣/١/٢٨

٢٠٠٣

معهد ابراهيم أبو لغد للدراسات الدولية
Ibrahim Abu-Lughod Institute of International Studies

جامعة بيرزيت
BIRZEIT UNIVERSITY

قراءات أولية في نتائج وأبعاد الانتخابات الإسرائيلية

الطبعة الأولى – آب/أغسطس – 2003
© جميع الحقوق محفوظة
ISBN 9950-316-05-7

معهد ابراهيم أبو لغد للدراسات الدولية
Ibrahim Abu-Lughod Institute of International Studies

جامعة بيرزيت، ص.ب ١٤، بيرزيت – فلسطين
هاتف: ٢٩٨٢٩٣٩ ٢ ٩٧٢+، فاكس: ٢٩٨٢٩٤٦ ٢ ٩٧٢+
بريد الكتروني: giis@birzeit.edu
صفحةالكترونية: www.home.birzeit.edu/giis

طبع هذا الكتاب بدعم من:
الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون

تحرير وتدقيق لغوي: د. سميح شبيب

تصميم الغلاف والإخراج الفني: مؤسسة الناشر للدعاية والإعلان

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها معهد ابراهيم أبو لغد للدراسات الدولية.

البرنامج

10:00 - 9:30 **تسجيل للحضور**

11:30 - 10:00 **افتتاح اليوم الدراسي: مجدي المالكي مدير المعهد**

الجلسة الأولى: «البعد الإسرائيلي الداخلي»

عصام مخول: «الموقف من الحل السياسي وأثره على الانتخابات وكيف ستؤثر النتائج على الحل السياسي»

عبد المالك دهامشة: «أداء الأحزاب العربية خلال الحملة الانتخابية وآثار النتائج على الوسط العربي»

مدير الجلسة: مجدي المالكي

11:45 - 11:30 **استراحة**

13:15 - 11:45 **الجلسة الثانية: «البعد الفلسطيني»**

ياسر عبد ربه: «مستقبل السلطة الوطنية الفلسطينية والعملية السلمية على ضوء إعادة انتخاب شارون»

مصطفى البرغوثي: «قراءة في تأثير الانتفاضة الفلسطينية على إسرائيل وتأثير الانتخابات على الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي»

هشام أحمد: «الانعكاسات المحتملة: خطة العمل»

مدير الجلسة: ألبرت أغازريان

14:00 - 13:15 **استراحة غداء**

15:30 - 14:00 **الجلسة الثالثة: «الأبعاد الإقليمية والدولية»**

أحمد صبح: «نظرة تقييمية لمكانة إسرائيل المحتملة على المستويين الإقليمي والدولي»

مارتن بيك: «العلاقات الإسرائيلية – الأمريكية بعد الانتخابات وانعكاساتها المحتملة على الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي»

روجر هيكوك: «الفائز: جورج بوش»

مدير الجلسة: أحمد حرب

17:15 - 15:45 **الجلسة الرابعة: «استنتاجات وتوصيات»**

غسان الخطيب

جورج جقمان

علي الجرباوي

مدير الجلسة: محسن يوسف

المحتويات

المقدمة ٧

إفتتاح اليوم الدراسي ٩

مجدي المالكي

الجلسة الأولى: البعد الإسرائيلي الداخلي ١١

الموقف من الحل السياسي وأثره على الانتخابات وكيف ستؤثر النتائج على الحل السياسي ١٣

مداخلة عصام مخول

أداء الأحزاب العربية خلال الحملة الانتخابية وآثار النتائج على الوسط العربي ١٩

مداخلة عبد المالك دهامشة

التعليق الأول – عصام مخول ٢٧

التعليق الثاني – عبد المالك دهامشة ٢٩

الجلسة الثانية: البعد الفلسطيني ٣٣

مستقبل السلطة الوطنية الفلسطينية والعملية السلمية على ضوء إعادة انتخاب شارون ٣٥

ياسر عبد ربه

قراءة في تأثير الانتفاضة الفلسطينية على إسرائيل وتأثير الانتخابات على الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ٣٩

مصطفى البرغوثي

تعقيب ياسر عبد ربه ٤٥
تعقيب د. مصطفى البرغوثي ٤٩

صعود الشارونية في انتفاضة الأقصى:
الأسباب والانعكاسات وخطة العمل ٥٣
د. هشام أحمد فرارجة

الجلسة الثالثة: الأبعاد الإقليمية والدولية ٦١

نظرة تقييمية لمكانة إسرائيل المحتملة على المستويين الإقليمي والدولي ٦٣
د. أحمد صبح

مداخلة د. هشام أحمد فرارجة ٦٩

الجلسة الرابعة: استنتاجات وتوصيات ٧٣

مداخلة غسان الخطيب ٧٥

نتائج واستخلاصات تتعلق بالبعد الداخلي الفلسطيني ٧٩
د. جورج جقمان

تقديم

يسر معهد أبو لغد للدراسات الدولية في جامعة بيرزيت أن يصدر لقرائه الأعزاء هذا الكتاب، الذي يشمل على المداخلات والأوراق التي قدمها مجموعة من السياسيين والأكاديميين في اليوم الدراسي المنعقد بتاريخ ٢٠٠٣/٢/٣ حول نتائج الانتخابات الإسرائيلية في دورتها السادسة عشرة. بذلك يكون المعهد قد أوفى بوعده لقرائه وأصدقائه الذين يتابعون منشوراته وأعماله الأكاديمية المختلفة.

تُعتبر المداخلات الأكاديمية التي قدمت في هذا المؤتمر، والموثقة في هذا الكتاب، ذات أهمية بالغة للباحثين والسياسيين والطلبة وغيرهم من العاملين في المجالات السياسية والبحثية. فالمداخلات اتسمت بالمعالجة التحليلية الراصدة لأسباب وآثار وصول أكثر الحكومات يمينية وتطرفا للحكم في إسرائيل، وهو ما أثر وما زال يؤثر على الخريطة السياسية في المنطقة، ويهدد فرص السلام القليلة المتبقية بين الفلسطينيين والإسرائيليين. ولا شك بأن الإحاطة العلمية بأسباب وصول مثل هذه الحكومة إلى الحكم في إسرائيل وطبيعتها سيساهم في تطوير تكتيكات واستراتيجيات ملائمة للتعامل مع هذه الحكومة في المستقبل.

وكمدير للمعهد، لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر والتقدير للذين شاركوا بمداخلاتهم القيمة في هذا اليوم الدراسي، ولجميع الطاقم الذي عمل على توثيق وتحرير أعماله، فلولاهم جميعا لما ظهر هذا الكتاب إلى حيز الوجود.

كما أتقدم، بالتقدير والعرفان للوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، التي موّلت أعمال اليوم الدراسي وهذا الكتاب.

مدير المعهد

مجدي المالكي

إفتتاح اليوم الدراسي

مجدي المالكي*

يجمع هذا المؤتمر ما بين الرؤى السياسية والرؤى الأكاديمية، لإحدى القضايا الهامة وهي نتائج الانتخابات الإسرائيلية وانعكاساتها على الواقع السياسي الفلسطيني. حقيقة يأتي هذا المؤتمر كواحد من سلسلة مؤتمرات بدأها معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية في جامعة بير زيت منذ عدة سنوات. ركزت هذه المؤتمرات على مواضيع سياسية وأكاديمية بأبعادها المحلية والإقليمية والدولية وعكست من زوايا متعددة هموم المجتمع الفلسطيني بفئاته المختلفة.

يطمح المعهد بذلك المساهمة في إغناء الجدل الدائر حول العديد من القضايا المصيرية، وتسليط الضوء على العلاقة الجدلية بين الواقع الفلسطيني والتغيرات المستمرة والسريعة الجارية على الساحة الإقليمية والدولية.

في هذا السياق جاء اهتمامنا بنتائج الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة وبتبعاتها السياسية على الواقع السياسي الفلسطيني والعربي؛ ذلك أن هذه الانتخابات تمخضت بفوز معسكر اليمين وعلى رأسه حزب الليكود بأكثر من نصف عدد مقاعد الكنيست ولم يكن ذلك مفاجئة مخالفة للتوقعات، ولا شك بأن هذه النتيجة سيكون لها آثارا كبيرة على مجريات الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وسيناريوهات الحلول الممكنة للقضية الفلسطينية، خاصة

* مدير معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية – جامعة بيرزيت.

أنها تأتي في مرحلة سياسية بالغة التعقيد على المستوى الفلسطيني والإقليمي والدولي. على المستوى الفلسطيني تأتي هذه النتائج بعد استمرار الانتفاضة لأكثر من عامين حققت خلالها العديد من الإنجازات ولكن أيضا العديد من الإشكالات، مرسخةً في كل الأحوال واقعاً سياسياً جديداً على الأرض، كما وتأتي هذه النتائج في ظل إعادة احتلال إسرائيل لأجزاء كبيرة من الأراضي الفلسطينية وتهديدها باحتلال ما تبقى منها في قطاع غزة وتأتي أيضا في ظل الضعف الشديد الذي أصاب مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية وأجهزتها المختلفة وفي ظل استمرار تشرذم العمل الوطني الفلسطيني، حيث يبدو للأسف أن الحوارات الوطنية الإسلامية مازالت متعسرة ولم تنجح بعد في الوصول إلى استراتيجية عمل وطني تُجمع القوى الوطنية والإسلامية عليها وتحقق الوحدة الوطنية وتوجه الفعل المقاوم التكتيكي والاستراتيجي. أما على المستوى الإقليمي فالحرب المحتملة على العراق تهدد المنطقة بأسرها بمزيد من التعقيد لا شك في أن تأثيراتها على الواقع الفلسطيني ستكون كبيرة. أما من الناحية الدولية فإن تعزيز الهيمنة الأمريكية على المنطقة وزيادة حدة الانقسام الدولي حول الشأن العراقي واستمرار الانحياز الأمريكي السافر لصالح إسرائيلي سيشجعها على المزيد من التعنت والغطرسة والعدوان وسيدخلنا بأحسن الأحوال دهاليز جديدة من المفاوضات العبثية والحلول المضللة والمجزئة.

في ظل هذه الظروف تطرح نتائج الانتخابات الإسرائيلية مجموعة من الأسئلة؛ منها المتعلق بأسباب التحول في الرأي العام الإسرائيلي وتعزيز ميول المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين، فهل يعود ذلك لأسباب بنيويه في رحم المجتمع الإسرائيلي أم هو حالة طارئة مرتبطة بالتطورات السياسية المحيطة وبتزايد التهديد الأمني للمواطنين الإسرائيليين؟! ما تأثير ذلك على الفلسطينيين في الداخل بعد أن فشلت كل محاولات الأسرله وبعد أن برزوا كقوة ديمقراطية ووطنية قادرة على التواصل مع قضايا الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي الشتات وأيضا التصدي لنزعات العنصرية التي تمارسها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة؟! هناك أسئلة أخرى تتعلق بتأثيرات هذه النتائج على الانتفاضة وعلى طبيعة العمل الآني والمستقبلي، وعلى مستقبل التسوية السياسية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، فالشارع الفلسطيني الصامد رغم تعاظم مأساته وعذابه اليومي يتساءل عن إمكانيات الخروج من الأزمة الحالية وعن فسحة الأمل التي تبقت لتحقيق تسوية عادلة بعد النصر الشخصي الذي حققه شارون ومن خلفه معسكر اليمين؛ كلها تساؤلات هامة نأمل أن نساهم اليوم في الإجابة عليها كما نأمل أن نخرج من هذا المؤتمر بتصور أكثر وضوحا عن طبيعة المرحلة القادمة وآليات العمل الفلسطيني، الأكثر نجاعة في ظل الظروف المعقدة والتهديدات المختلفة التي تحيط بنا وبالمنطقة بشكل عام.

الجلسة الأولى

البعد الإسرائيلي الداخلي

الموقف من الحل السياسي وأثره على الانتخابات وكيف ستؤثر النتائج على الحل السياسي

مداخلة عصام مخول*

الأمر الأبرز في هذه الانتخابات، الذي يجب أن ننطلق منه لتحليل طبيعة المعركة الانتخابية وطبيعة نتائج هذه المعركة، أن الذهاب إلى هذه الانتخابات لم يكن نتيجة نجاح السياسة التي قادتها حكومة شارون منذ الوحدة القومية في إسرائيل في العامين الماضيين، بل بسبب وصول هذه السياسة إلى الباب الموصود.

قد يكون هناك مجال لتحليل المبررات والمسببات لوصول هذه السياسة إلى الباب الموصود، ولا أريد هنا أن أنطلق من أن هذه الانتخابات كانت انتخابات أزمة في إسرائيل، وأن هذه الانتخابات لم تستطع أن تُخرج إسرائيل ولا أن تُخرج الشعب الفلسطيني من جهة أخرى من الأزمة، بل عمقت وجودها داخل هذه الأزمة. هذا هو المميز المركزي في هذه الانتخابات ولو نظرنا إلى تفاصيل المعركة الانتخابية مثلا وأخذنا بالاعتبار نسبة التصويت المنخفضة على المستوى الإسرائيلي بشكل غير مسبوق، الأمر الذي انعكس أيضا على نسبة التصويت عند الناخبين العرب في إسرائيل، فبإمكاننا أن نتحدث عن حالة من اليأس ومن الوضع المأزوم الشامل على الساحة الإسرائيلية رافق هذه الانتخابات وانعكس على مجمل نتائجها. برأيي إن حزب «شنوي» الذي لم يقل أي شيء، لم يطرح برنامجاً سياسياً، لم يبني معركته الانتخابية على أي بديل وإنما على التعميمات التي

* عضو الكنيست الإسرائيلي.

تستبدل أي بديل، هو أكبر تعبير عن الأزمة في المجتمع الإسرائيلي، وربما من أخطر المظاهر التي ظهرت في هذه المعركة لأن هذا الحزب في نهاية المطاف، يشكل احتياطي كبير لليمين الإسرائيلي المأزوم، واليمين الإسرائيلي مأزوم بالرغم من نجاحه في مضاعفة مقاعده في الكنيست.

الليكود، وبالرغم من أزمة ما يسمى باليسار الإسرائيلي [وأريد أن أسميه معسكر حزب العمل – ميرتس]، أن الأزمة تعمقت بعد الانتخابات لأنها لم تستطع أن تحدد الطريق للخروج من الأزمة. نحن نتحدث عن مجتمع إسرائيلي جلس في هذه المعركة الانتخابية على الجدار الفاصل وأنا أستطيع أن أقول «الجدار الفاصل» يستطيع أن يكون فاصلا بين الكثير من الأمور، وليس فقط في معناه العيني الذي تطرحه بعض الأحزاب الإسرائيلية.

هذا الجدار الفاصل يبيِّن الرغبة في الخروج من الأزمة التي دخلت فيها إسرائيل والمجتمع الإسرائيلي في المعادلة الفلسطينية الإسرائيلية أيضا، ويبين عدم الرغبة والقدرة على الخروج من هذا المأزق.

الجدار الفاصل هو الحد الفاصل بين الموقف الذي يقول أننا نواجه من جهة ولا يريد أن يعترف بحقوقه من جهة أخرى، ولكن يريد الانفصال عنه من جهة أخرى بسبب ما يسميه بالخطر الديموغرافي. المنطلقات الإسرائيلية عن الجدار الفاصل، وهناك عدة معادلات لهذا الجدار تنطلق من حاجات إسرائيل الأمنية والاستراتيجية، وليس من الحاجة إلى إنهاء الاحتلال أو إلى الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني أو إلى حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

يمثل هذا تناقضات كبيرة وُضعت على الساحة أو على الخارطة في هذه الانتخابات ولم يتم حلها. نحن نتحدث عن وضع فيه ٦٠٪ من الإسرائيليين يؤيدون حل على أساس دولة فلسطينية أو ٦٤٪ بينما أكثرية تعطي أصواتها للحكومة أو رئيس الحكومة الذي يرى دوره التاريخي في منع تحقيق هذا الحل بالرغم من موقفه وتصريحاته داخل حزب الليكود ومؤتمره، أنه من أجل دولة فلسطينية لكنه من أجل الحل الذي يطرحه الرئيس بوش، وهو الحل التاريخي الذي يطرحه بوش، والذي لا يعني دولة فلسطينية ولا يعني في نهاية المطاف إنهاء الاحتلال بتاتاً. ٦٤٪ في إسرائيل حتى الآن يؤيدون فك المستوطنات بشكل مكثف من أجل إيجاد مخرج ولكنهم يؤيدون الحكومة التي ترى دورها التاريخي في الحفاظ على المستوطنات والحفاظ على الاحتلال، وتخوض حربا على الشعب الفلسطيني من أجل منع هذا الظهور الذي يؤدي إلى الاستيطان وإلى إنهاء الاحتلال.

هناك تناقض حقيقي جوهري في الموقف لدى الجمهور الإسرائيلي بين الموقف السياسي الذي عبر عنه في الانتخابات، ومواقفه المتخبطة إزاء حل القضية الفلسطينية، والجاهزية للذهاب باتجاه حلول اقترحتها عملية أوسلو أو العملية السياسية المنصرمة وأريد أن أقول أن الأزمة أخذت بمجرد الحديث عن هذه التناقضات بين هذه المواقف الإسرائيلية تتناقض مع طريقة التصويت في هذه الانتخابات. برأيي هذه الانتخابات كانت تشكل حدا فاصلا بين إسرائيل التي نعرفها على علاتها وعلى مرارتها وقساوة العيش فيها، وبين إسرائيل أخرى حذرنا من أن نصل إليها بعد الانتخابات. بتقديري هذه المخاطر لا تزال تنتظرنا وربما تتحقق في هذه المرحلة أو في مراحل أخرى. نحن نتحدث عن إسرائيل التي تعيش الديمقراطية فيها أزمة حقيقية، وصلت إلى ذروتها عندما وصلنا إلى الانتخابات.

واجهنا حكومة في إسرائيل ترى الديمقراطية عائقا يجب إزالته من طريقها. أكبالاً على أيديها تمنع قطاعات واسعة في اليمين الإسرائيلي من تنفيذ مخططاتها تجاه الشعب الفلسطيني ومن تنفيذ مخططاتها تجاه الجماهير العربية في داخل إسرائيل. وصلنا قمة هذا التدهور الديمقراطي الذي انعكس في تشكيل وانتخاب القوائم الحزبية وخاصة الحزب الحاكم، في الانتخابات الحالية.

تحدثنا دائما عن العلاقة بين الرأسمالية الكبيرة والحكم في إسرائيل ولكننا نتحدث عن رأسمالية المافيا «الرأسمال الأسود»، عن الأصوات التي قررت ما هو التدريج في قائمة حزب الليكود وقررت في نهاية المطاف ما هي التشكيلة التي ستتشكل منها حكومة إسرائيل القادمة، نحن نقول أن محاولة شطب مرشحين عرب كانت محاولة تهدف أساسا إلى شطب الهامش الديمقراطي في إسرائيل الذي تعيش عليه الجماهير العربية، «الأقلية القومية في إسرائيل» هذه المحاولة كانت محاولة لاشتراط الحق في الديمقراطية، في الوجود في اللعبة الديمقراطية، هذا هو البعد الحقيقي.

كانت هذه إشارة من المؤسسة السياسية في إسرائيل بأنها لم تعد تحتمل الحق الديمقراطي الأساسي في قضية الانتخابات بالنسبة لجميع المواطنين، بالرغم من قناعتنا منذ البداية بأنها لم تكن تصل لنهاية هذه العملية. وصلنا إلى وضعٍ تُغلق به المؤسسة السياسية في إسرائيل بأكثرية مطلقة وتعلن أنها لا تستطيع أن تحتمل أن يكون المواطنون العرب في إسرائيل جزءاً من اللعبة الديمقراطية، لكنها تدفعهم خارج حدود هذه اللعبة وتشن حرباً على الشعب الفلسطيني بحجة عدم جاهزيته للدخول في اللعبة الديمقراطية.

نحن نقول أن محاولة حجب الهامش الديمقراطي من خلال المرشحين العرب والمواطنين

العرب هي مقدمة ومؤشر بالنسبة لكل المجتمع في إسرائيل، بمعنى إذا كان رئيس المحكمة العليا في إسرائيل «آرون براك» هو الذي قال: إن بقاء الديمقراطية في إسرائيل هي ليست أمرا مفروغا منه، وأن ما حدث في أماكن أخرى يمكن أن يحدث في إسرائيل، وأنه إذا كان قد جرى ما جرى في ألمانيا «بتهوفن» وألمانيا « عمانويئل كات» فإن ذلك يمكن أن يجري هنا في إسرائيل.

نحن نتحدث عن خطر حقيقي يتنامى في ظل الأزمة الشاملة في إسرائيل ويؤدي إلى تدهور فاشي ولتصعيد خطر لقوى الفاشية التي اقتربت من الحكم بشكل أكبر، وأصبحت في داخل الحكم في إسرائيل ولم تعد على هامش المجتمع الإسرائيلي فقط. وزير مثل «ايفي ايتان» الذي يشارك في حكومة تُسوّق نفسها، على أنها واحة الديمقراطية في إسرائيل، ويقول إن من يريد الديمقراطية في إسرائيل فليذهب إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ومن يريد حقوق إنسان فليذهب إلى أوروبا.

نحن هنا مشغولون في أمور أهم، في استيطان في حرب في إرهاب، في حرب وجودية، نحن نقول أن هناك خطر حقيقي على استمرار الديمقراطية في إسرائيل، على استمرار كل قضية الانتخابات أيضا، بينما إذا نجحت قوى اليمين، مستقبلاً في أن تنطلق في هجومها على مواقع الحكم والنفوذ في إسرائيل.

الأزمة الثانية مرتبطة مباشرة بما يجري على الساحة الفلسطينية. الأزمة الاجتماعية الاقتصادية في إسرائيل وإلتقاء الجوع الفلسطيني أو التجويع الفلسطيني بالتجويع الإسرائيلي.

نحن نتحدث عن حرب تخوضها المؤسسة الحاكمة في إسرائيل في العامين الماضيين للقضاء على الأفق السياسي، عندما سُئل رئيس الأركان الإسرائيلي «يعلون» متى تنتهي هذه الحرب؟ قال: عندما ننتصر، قالوا: ومتى تنتصر؟ قال: عندما نحسم المعركة مع الشعب الفلسطيني، قالوا: ومتى تحسمها؟ قال: عندما نحفر في وعي كل طفل فلسطيني أنه لا يمكن انتزاع أي مكسب للفلسطينيين من إسرائيل بمقاومة الاحتلال. هذا يعني، أن هذه السياسة ترمي إلى تحويل هذه الحرب وهذا القمع الدموي بحق الشعب الفلسطيني إلى حالة دائمة، وليس إلى حدث تاريخي.

حالة دائمة من القمع الدائم للشعب الفلسطيني. هذه هي المعادلة تضعها هذه الحكومة للشعب الفلسطيني. نحن نقول وقلنا إبان هذه المعركة الانتخابية أنه مادامت إسرائيل تصرف ٥٠ مليار شيكل حتى نهاية آب فنحن نتحدث عن ٧٠ مليار شيكل لقمع الشعب

الفلسطيني، لحفر هذا الوعي في ذهن كل طفل فلسطيني، فإنه سيبقى في إسرائيل أكثر من ١,٥مليون إنسان يعيشون تحت خط الفقر ما دامت تصرف هذه الميزانيات على قمع الشعب الفلسطيني سيبقى كل طفل رابع في إسرائيل يعيش تحت خط الفقر.

لا يمكن تجويع الشعب الفلسطيني دون تجويع قطاعات أوسع في الشعب في إسرائيل ولا يمكن العمل على إذلال الشعب الفلسطيني كل يوم وفي كل موقع دون إذلال عشرات ألوف العائلات الإسرائيلية التي تبحث عن طعامها في حاويات القمامة. نحن نقول أن هذه المعادلة أصبحت معادلة ملموسة بالرغم من أنها أصبحت معادلة واضحة في المعركة الانتخابية الحالية. أحد التناقضات الأساسية أن هذه القوى المتضررة من هذا الوضع والتي أصبحت تعي أن هناك علاقة مباشرة بين الجوع الفلسطيني والجوع الإسرائيلي لم تتحول إلى قوة سياسية. ولم تقف موقفا مناقضا لهذه الحكومة ولهذه السياسة بل عززتها؛ ولذلك نحن نقول: لم تنته تفاعلات الأزمة الاجتماعية الاقتصادية في علاقتها بالأزمة السياسية الإسرائيلية.

نحن نقول: أن المخرج من الأزمة الاجتماعية الاقتصادية في إسرائيل هو بوقف العدوان على الشعب الفلسطيني، اليمين الإسرائيلي الذي وصل معززاً إلى الحكم الآن لديه معادلة أخرى. يقول: لا تشتروا هذا الكلام، إن الخروج من الأزمة مع الشعب الفلسطيني من الأزمة الاقتصادية الاجتماعية لن يتم بوقف العدوان على الشعب الفلسطيني وإنما بتحقيق انتصار حاسم لإسرائيل في حرب أكبر من الحرب التي جرت على الشعب الفلسطيني، ويتحدث عن حرب شبيهه بحرب ١٩٦٧، ويتحدث عن حرب توفرها له حرب أمريكية وعدوان أمريكي جديد على العراق وعلى الشرق الأوسط، وذلك عبر تحديد المعركة الأساسية في محاصرة ومواجهة هذه الأزمة؛ أزمة الحكم في إسرائيل والأزمة الشاملة في إسرائيل، التي ستنعكس سلباً بالضرورة وربما دماً ودموعاً على الشعبين ولكن بالأساس على الشعب الفلسطيني، هذه الأخطار ستكون أكبر في مرحلة ما بعد هذه الانتخابات، ولذلك نقول: المواجهة مع نتائج هذه الانتخابات يجب أن تأخذ في الحساب هل نستطيع، العودة إلى حكومة وحدة قومية في إسرائيل، لأن حكومة وحدة قومية تمثل أقصر الطرق إلى مواصلة هذه السياسة وهذا العدوان وهذه المخاطر التي نتحدث عنها. الأمر الثاني هل نستطيع أن نقيم وأن نسهم في إقامة جبهة معادية للفاشية ومُدافعة عن الديمقراطية في إسرائيل في ظل هذه الظروف بالرغم من كل الصعوبات؟ هل نستطيع أن نقيم جبهة تطرح قضية الاحتلال التي غابت عن النقاش عن الساحة الإسرائيلية والتي غيبها بالأساس حزبا العمل وميرتس عن النقاش في الساحة الإسرائيلية وعلى أنه

مصدر العنف ومصدر الشر في هذه المنطقة؟ هل نستطيع أن نعيد قضية الاحتلال على أنها هي القضية المقررة وهي القضية التي ستنعكس إما في تدهور قضية الديمقراطية والوصول إلى الفاشية، أو في إنقاذ الديمقراطية في إسرائيل؟.

إن إنقاذ الديمقراطية في إسرائيل مرتبط بوقف الاحتلال، واستنهاض قوى جديدة في المجتمع الإسرائيلي لمواجهة هذه الأخطار التي نتحدث عنها وفي مقدمتها خطر الحرب، خطر الفاشية وخطر تعميق الأزمة الاقتصادية الاجتماعية.

هل نستطيع أن نستنهض قوى وأن نقيم جبهات وأطر كفاحية مشتركة مع قوى أخرى تخرج إلى الشارع وتعمل على فضح هذه السياسة؟! إننا نتحدث هنا عن أزمة ناتجة عن سببين هما: أن كل القوى الفاعلة وكل البدائل للحكم في إسرائيل حاولت أن تضع القضايا الحقيقية جانبا وأن تتعامل مع الأمور الهامشية والجانبية. والسؤال المركزي هنا هل نستطيع أن نعيد هذه القضايا الأساسية إلى مقدمة المنصة الإسرائيلية؟ عندما تخلى حزب العمل عن الموقف السياسي الذي تميز به وأصبح مبرر وجوده في مقابل حزب الليكود، عندما تخلى عن الحل السياسي والعملية السياسية وذلك عندما قرر رئيس الوزراء السابق أيهود براك التخلي عن الخيار السياسي وأعلن وأثبت للعالم وأثبت لنفسه وقال أن هذه رسالته التاريخية. عندما أعلن أنه لا يوجد شريك فلسطيني للتفاوض وللحل السياسي، كما أعلن أنه لا يوجد خيار سياسي وإذا كان لا يوجد خيار سياسي يوجد خيار عسكري وإذا كان الخيار خياراً عسكرياً فالخيار العسكري هو الذي جلب شارون، وليس شارون هو الذي جلب الخيار العسكري.

سؤالنا هو: هل يتعلم حزب العمل من أنه بشراكته في هذه الحكومة وفي هذه السياسية يقضي أولا وقبل كل شيء على مبرر وجوده هو؟!! هل تعلمت «ميرتس» أنها بإصرارها على الجلوس على جدار الإجماع القومي الصهيوني في إسرائيل والتحرك معه يميناً وربط فكرة مسايرة هذا الإجماع القومي ورفض البدائل الشعبية التي طُرحت مثل رافضي الخدمة الإجبارية مثلاً.

عندما تتحول ميرتس جزءاً من الإجماع القومي الصهيوني فإن الإجماع يصبح أقرب إلى معسكر اليمين وتندثر ميرتس أو تتلقى ضربة كالتي تلقتها. لذلك نحن نقول: يتمثل المخرج في الأزمة الحقيقية، بتحديد معالم المخرج من الأزمة الشاملة في إسرائيل من خلال إقامة الأطر والتحالفات، ليس فقط على مستوى البرلمان، إنما أيضا على المستوى الميداني، لمحاولة عزل خطر الفاشية والقوى اليمينية وحكومة يمينية ضيقة قد تستطيع في مرحلة معينة أن تستغل تناقضاتها مع العالم وتناقضاتها الداخلية وتناقضاتها حتى مع الولايات المتحدة الأمريكية، بهدف إسقاطها مبكراً.

أداء الأحزاب العربية خلال الحملة الانتخابية وآثار النتائج على الوسط العربي

مداخلة عبد المالك دهامشة*

لنبدأ بنسبة التصويت في الوسط العربي، هنالك من امتنعوا عن التصويت، هنالك من يقول أن نسبتهم تبلغ ٤٠٪، من ناحية عدد الأصوات فإن ذلك صحيحاً هنالك حوالي ٤٠٪، ولكن عندما نقول أن ٤٠٪ امتنعوا عن التصويت في هذا الوضع القائم وننسى أو نتناسى ونتجاهل أنه دائما كان هنالك من يمتنعون عن التصويت ودائماً كان الامتناع عن التصويت عند العرب أكثر من اليهود بـ٥٪ على الأقل، وأن ٣٠٪ أو ٣٢٪ من كل السكان لا يصوتون، يعني ٣٢٪ من عدد السكان امتنعوا عن التصويت وليس لأسباب أيديولوجية طبعا. إذاً تتزايد النسبة لأن العرب عادة يمتنعوا، بشكل عام في كل المعارك الانتخابية التي سبقت. يصبح الذين امتنعوا عن التصويت نتيجة للأوضاع السياسية الحالية أو نتيجة عوامل أخرى ليس عدداً كبيراً (وأنا قرأت في الصحف أن أكبر حزب هو الذي امتنع عن التصويت) ٤٠٪ من الذين امتنعوا [من ناحية عددية هذا صحيح] ومن ناحية فعلية الذين امتنعوا الآن استجابوا لنداء الامتناع عن التصويت الذي أطلقته جهات معينة، نعرفها جميعاً في الوسط العربي، وهو ليس بعدد كبير. في رأيي المتواضع يتراوح بين ٢-٥٪ في أحسن الأحوال، ولن يكون أكثر من ٥٪ بأي حال، وكل الاحصائيات والمداخلات ممكن أن تثبت ذلك، ولذلك علينا ألا نقع بفهم خاطئ للخارطة السياسية في الوسط العربي، بالنسبة لأداء الأحزاب السياسية.

* عضو الكنيست الإسرائيلي.

نحن نعرف بأن الانتخابات الأخيرة فرضت نتيجة الأزمة السياسية والتي هي جزء من الأزمة السياسية المستمرة في إسرائيل.

لم تُمضي أي حكومة إسرائيلية مدتها القانونية منذ ١٢ عاماً تقريبا لليوم، ولا حكومة صمدت كل هذه المدة. دائما جرت انتخابات قبل الموعد بسنة وأحياناً أكثر من سنة وأحياناً أقل من سنة تجري انتخابات. ذلك أن الوضع غير مستقر والأزمة تتراكم أمورها ويفضي ذلك إلى الانتخابات المبكرة.

الانتخابات في نهاية الأمر العودة للشعب لتحديد شكل الحكم. أزمة حكومة شارون في الواقع كانت مزدوجة ليس على الصعيد السياسي فحسب بل كانت أزمة اجتماعية في نفس الوقت وأزمة اقتصادية حادة جدا، وللأسف الانتخابات الإسرائيلية لم تجري وفقاً لأبعاد هذه الأزمة، حتى سياسياً لم تكن الانتخابات بين معسكر حرب ومعسكر طرح سلامي ومفاوضات وحل سلمي مع الفلسطينيين.

«متسناع» كما بدأ في الأول بدأ مع القوى الانتخابية بهذا الاتجاه ثم تراجع وتراجع وبدأ يلعب في معسكر اليمين ولم ينجح حزب العمل في تحويل المعركة إلى استفتاء شعبي حول أنصار المسيرة السلمية والتوجه إلى مفاوضات مع الفلسطينيين وبين أنصار طريقة العنف والقمع التي قادها شارون. لم ينجحوا بذلك والجمهور عاقبهم على فكرة، وعاقب «ميرتس» وأول من عوقبت هي حركة «ميرتس» لأنها لم تطرح أية بدائل بهذا الاتجاه ثم أن الانتخابات لم تدر حول بدائل أيديولوجية أو بدائل حلول للموضوع الاقتصادي، لم يتطرق أحد إلى ذلك.

الانتخابات الإسرائيلية كانت في ظاهرها انتخابات برلمانية دون رئيس حكومة في جوهرها، انتخابات بين شخصين. مع الانتخابات لم تكن على رأس الحكومة هذه المرة لم يكن مرشح للحكومة بورقة أخرى كما كان في المعارك السابقة. الجمهور صوَّت لمرشح؛ صوَّت لشارون وليس للطرح الليكودي وليس للطريقة الليكودية. لم يصوت الناس لحزب الليكود وللحل. على فكرة حزب الليكود لا يوجد عنده حل، لا يعرض حلاً لا اقتصادي ولا سياسي، حزب الليكود عنده ممارسة عنف وإجراءات لتركيع الشعب الفلسطيني والقضاء على إرادته بالصمود أو بالتحرر والاستقلال ومقاومة الاحتلال، وحزب الليكود يصعد أيضاً من هذه الإجراءات، وكأنه يريد أن يقول ما لا يأتي بالعنف يأتي بمزيد من العنف، هذه السياسة وصلت إلى أزمة حادة داخل حكومة شارون عندما سحبنا حزب العمل بدل أن تستمر المعركة حول هذا الطرح الذي مارسه الليكود فعلاً

وحاول إقناع الشعب فيه بدل أن يقول هذا هو الموجود في كفة الميزان وأن ينجح حزب العمل وحزب «ميرتس» والأحزاب التي تسمي نفسها معسكر سلام في أن تضع الشعب أمام هذه المعادلة.

استمرار العنف الذي لم يأتي بأي حلول أو بالرجوع إلى طريقة عقلانية، طريقة تخرجنا من الأزمة السياسية والأزمة الاقتصادية معاً هذا فيما إذا لم يطرح على الشعب الإسرائيلي.

لذلك نرى النتائج كما كانت، وهذا يفسر أن ما نسبته ٦٤٪ من الشعب اليهودي لا يزال يقول لك فيما إذا رأينا حلاً جدياً يفضي إلى إقامة دولة فلسطينية ويقتلع بعض مستوطناتنا ويفرغ مستوطنات أخرى بنسبة كبيرة، ربما إذا رأينا حلاً جدياً من هذا الباب نحن نؤيده.

الاستفتاءات تعطي هكذا نتائج ولكن في نفس الوقت هؤلاء المستعدون لتأييد هذا الحل صوتوا لشارون، والسبب واضح، صوتوا لشارون لأن الشعب يرى أن شارون إنسان يستحق الثقة، يستطيع أن يحميهم.

شارون أدخل البلاد في دائرة من الخوف ومن الإرهاب، الشعب الإسرائيلي فاقد للأمن والأمان وشارون يقول: أنا سأحضر الأمن والأمان، وشارون على فكرة لم ينجز أي تقدم باتجاه الأمن والأمان، ومع ذلك تمكّن من إقناع الشعب الإسرائيلي بأنه يستطيع خوض المعركة وهو أول وأجدر من يستطيع أن يجلب الأمن والأمان.

قلت بداية أن الامتناع عن التصويت لم يكن بهذه الكمية أو هذه النسبة كما يظهر لأول وهلة وهنالك أيضاً نتائج المعركة الانتخابية فيما إذا قسنا، من بعيد النتائج بالكراسي والكراسي لا تمثل الواقع. وأنا أتكلم بشكل واضح جداً لو أن اتفاقية فيض الأصوات كانت بين الجبهة والموحدة ولم يكن في المرتين السابقتين لكنا خرجنا من هذه الانتخابات بأربع مقاعد جبهة واثنين تجمع بنفس الأصوات وبنفس الانتخابات، لكن فائض أصوات غيَّر الاتفاق كلياً، مع أن المقاعد شيء مهم.

لو نظرنا للنتائج من حيث كمية الأصوات نجد أن الجبهة والتجمع لم يزيدوا أصواتهم بنسبة كبيرة بمعنى أن أصوات التجمع في الانتخابات ١٩٩٩م كانت ٦٦ ألف صوت. الانتخابات الحالية ٧١ ألف صوت مع بعض الأصوات حوالي ٥ آلاف صوت زيادة. أصوات الجبهة كانت ٨٧ ألف وصلت ٩٣ ألفاً لم يكون هنالك تغير كبير.

ماذا يعني ٦ آلاف صوت من ٩٣ ألف صوت، ليست نسبة كبيرة ولكن النتائج من حيث توزيع الكراسي اختلفت كثيراً ولا أتجاهل هنا أن «الموحدة» ولي شرف رئاستها، منيت بضربة وقد تكون هذه الضربة دون أدنى شك قوية، ولكنها لم ولن تكون قاسمة إن شاء الله، من ناحية الأصوات الموحدة، نزلت الأصوات، ونزلت المقاعد مرة أخرى نتيجة تقسيمات مقاعدية اختلفت على فكرة.

نحن في الوسط العربي جميعاً و«الموحدة» بشكل خاص، وقبل بدأ المعركة الانتخابية دعونا أمام الأزمة الحاضرة وأمام التحدي اليميني، والتحدي اليميني بدأ من أول يوم في حكومة يهود براك، من أول يوم في حكومة براك بدأ وضع يختلف في الكنيست.

نحن نعيشه وفي الشارع العام بشكل عام. بدأ التحول عن طريق التحريض والتصعيد بالتحريض على شرعية الوسط العربي ككل. والتحريض بدأ وكان له هدفان: الهدف الأول أن براك لا يستطيع الاعتماد على النواب العرب كما كان الحال في حكومة رابين السابقة. وهنا أريد أن أقول أن هناك تأثيراً للنواب العرب وهنالك ثمة تأثير قد يكون حاسماً مرات وليس وسطاء كما كان الحال في الخمسينات والستينات كواسطة.

النواب العرب ليسوا وسطاء بمعنى أن يصلوا بين الشعبين، نحن ممثلين حقيقيين بشكل حقيقي وبمصداقية ونمثل شعبنا أمام الحكومة من حيث التمثل وليس كهمزة وصل أو واسطة بين الجهتين، ليس هذا هو الدور والتأثير للنواب العرب في حكومة رابين، كان لهم دوراً مؤثراً في موضوع أوسلو أما تأثير النواب العرب في حكومة باراك حيث صدَّر اليمين هجومه على شرعية النواب أنفسهم ومن ثم كشرعية الوسط العربي ككل. هذه الأزمة أثمرت باتجاهين، أثمرت أنها أخافت باراك بالفعل وباراك لم يكن عازماً على أن يتعاون معنا لأنه لم يكن يعمل من أجل السلام، باراك هو الذي قتل عملية السلام وقتلها بإصرار وقتلها بشكل متعمد ونجح بأن يظهر للعالم بأنه كان يريد أن يعمل من أجل السلام ولكن الفلسطينيين هم الذين رفضوا السلام، ولذلك لا يوجد شريك، ولذلك لا توجد عملية سلام.

قتل باراك لعملية السلام بهذا التوجه وهذا التحريض لم تستطيع حكومة باراك أن تمشي بشكل جريء نحو السلام فعلاً مع أنها شكلياً قامت بمفاوضات دون أوراق وفي نفس الوقت لم تستطع أن تتعاون مع النواب العرب في الكنيست وهم أكثرية لم يسبق لها مثيلاً أكبر عدداً من التمثيل العربي.

كان في الكنيست التي انتهت بانتخابات الأسبوع الماضي كان هناك ١٠ من النواب في

أحزاب عربية مباشرة، وكان هناك ٥ نواب في الأحزاب الصهيونية، سواء كان الليكود والعمل أو ميرتس، هم من أصول عربية. نحن عرب إن شاءت إسرائيل أم أبت، هناك عرب يعتزون بعروبتهم ويخدمونها وهناك عرب يتنكرون لها.

عندما كنا نقف في الكنيست وندافع عن قضايانا العادلة وأولها قضية شعبنا الفلسطيني ومناصرة قضيته العادلة لم يكن ذلك يرق لليمين وأنصاره ولم يوفروا طريقة إلا وهاجمونا بها بتصعيد التحريض ووصفنا بأننا نمثل السلطة الفلسطينية. أن نناصر قضية شعبنا العادل وحقه في الوصول إلى دولة فلسطينية وعاصمتها القدس الشريف ودحر الاحتلال، نؤمن بذلك ونعمل من أجل ذلك، ولم نألُ جهداً ولكن مع ذلك لن ننسى ولن نترك قضايانا المحلية، ناضلنا وسنناضل من أجلها بكل ما أوتينا من قوة كان لنا إنجازات ضئيلة. على كل حال هذا ما أطرحه أنا وما أؤمن به وهذا ما فعلناه في الواقع.

الإنجازات كانت قليلة جداً لسببين رئيسيين: السبب الأول هو التحريض الذي أسلفنا الحديث عنه وكذلك سياسة الحكومة أنها لا تريد أن تعطي العربي شيء بحجة أن الحكومة في أزمة اقتصادية وفي أزمة سياسية ولا يوجد أموال. هنالك سياسة تمييز عنصري ضد العرب، حيث يتم حجب الموازنات وتتم محاولات إقصاء ممثليهم؛ الأمر الذي أدى بدوره إلى تعطل السلطات المحلية وازدياد الفقر والبطالة في الوسط العربي. والسبب الثاني في عدم الإنجازات أو قلة الإنجازات وهو أيضا قريب من السبب الأول أو يتفاعل معه. سأتكلم هنا عن فسحة الديمقراطية التي يُشار لها وأنا أقول وبكل مسؤولية لا توجد ديمقراطية على الأقل كاملة في إسرائيل لا يوجد ديمقراطية يوجد فسحة ديمقراطية نسبية وضيقة جداً للسكان العرب، يوجد فسحة أوسع بقليل لشرائح من الوسط اليهودي ويوجد فسحة أوسع بكثير للشريحة الحاكمة في إسرائيل وكل الفسحات مع بعض ولا واحدة منهن تصل إلى ١٠٠٪ مائه بالمائه، وهذه الفسحة تضيق حتى تصل إلى الحد الأدنى أو أضيق ما يكون بالنسبة للسكان العرب، وهذا واقع عشناه ونعيشه ونعرفه جيداً، هذه الفسحة أضيقت بزيادة نتيجة هذا التحريض خاصةً بعد انتفاضة الأقصى.

كاد أن يُقضى على هذه الفسحة؛ عوملنا في هذه الإنتفاضة منذ بداية أكتوبر بعد أن دخل شارون إلى باحات الحرم حتى يصل إلى الحكومة، وبالفعل هكذا حصل وأُطلق علينا الرصاص من قوات الأمن الإسرائيلية وكأنما هي تطلق الرصاص على جيش معادي أو قوة معادية أو على أناس ليسوا مواطنين ولا يمارسون حقهم الديمقراطي في الاحتجاج وفي التظاهر وفي الإضراب، ولعل هذا أكبر دليل أمام هذا التضييق في الفسحة الديمقراطية نفسها.

لا يوجد إنجازات، الأزمة خانقة، العرب أكثر من يتألم، وأكثر من يأن تحت نير الفقر والبطالة وعدم وجود الميزانيات وعدم المساواة، أمام هذا الواقع تولّد رد فعل طبيعي في صفوف شعب حي ويتفاعل، وإذا أردنا أن نسير وفقاً للقانون وبالمعركة السياسية والانتخابات ولا نُعطى حق المساواة حتى في هذا الجانب ولا توجد إنجازات إذاً ما العمل، هل هو ترك الانتخابات ومقاطعتها؟ أنه هذا التساؤل وان كان له أوجه أو ما يبرره بهذا السياق ربما يكون له بعض إيجابياته ولكن تبقى سلبياته أكثر بكثير من الايجابيات، وتبقى ايجابيات المشاركة في العملية السياسية وفي الانتخابات أكثر بكثير من مصلحة شعبنا.

نحن ومن أجل مصلحتنا الوطنية والقومية داخل البلاد، هذا هو المقياس الأساسي، أنا أقول بشكل واضح وموجز لا يختلف عليه اثنان، بأن هدف (نسميه استراتيجي طويل الأمد) هدفنا نحن (عرب ٤٨) أن نقوي وجودنا وأن نجذره وأن نصمد في مدننا وقرانا وفي وطننا وأن نعيش بأفضل إمكانيات وبأفضل حال (قد لا نستطيع الوصول للمساواة التامة) ولكن وجودنا وتجذيره وصمودنا في مدننا وقرانا هدف يجمع عليه الجميع.

أقول بكل تواضع أن المشاركة بالعملية السياسية وبالانتخابات وبالنضال الديمقراطي والنضال القانوني والفسحة الديمقراطية المحدودة جداً هي أفضل لنا من طرح المفاصلة أو ترك الساحة السياسية أو عدم الدخول في الانتخابات.

نحن إخوان، في الوسط العربي كلنا والموحدة دعت بصدق وبكل ثقة وبكل استعداد للتضحية إلى توحيد الوسط العربي أو توحيد ما أمكن من قوى الوسط العربي أمام هذا التحدي الكبير وأمام هذا التصعيد الذي عشناه ورأيناه للأسف، هذه الدعوة أثمرت بشكل نسبي وقليل جداً، والنتيجة كانت أن الوسط العربي دخل الانتخابات في أربع قوائم، مع أن القائمة الرابعة كانت معروفة سلفاً وبشكل واضح أنه لا يمكن أن تصل خط الحسم أو نصف الحسم ولا ثلث الحسم ولكن للأسف هذا ظرف موجود. أصحاب القائمة الرابعة أصروا على خطأهم، وأصروا دون أي وجه حق.

القائمة الرابعة ورئيسها الأخ هاشم محاميد لم يُظلم ولم يُنكث معه عهد ويُهضم حقه، وكان له في الموحدة الموقع الذي يليق به، وكان مضموناً له الدخول في الكنيست إن لم يكن من بداية الفترة ففي فترة لاحقة، لكن محاميد أصر هو والتحالف أن ينحو الطريق الذي نحاه، وهنا زادت الشرذمة وكانت قائمة جديدة، بالنسبة للتجمعيين الكبار، إخواننا في التجمع وفي الجبهة، من جهة غير مرتاحين بين بعضهم بعضاً وأنا أسميها منافسة.

نحن الأحزاب العربية أخوة متنافسون على الأصوات العربية ولنا أعداء محاربون في الأحزاب الصهيونية، وليس من باب العنصرية أبداً.

كل الأحزاب اليهودية والصهيونية كانت شريكة في الحكومات التي سبقت أو التي ستأتي، لا يوجد حزب يهودي إلا وهو شريك في الحكومة، وكل هذه الحكومات مجتمعة لا يوجد واحدة منها بريئة من سياسة العداء للوسط العربي، سياسة مبرمجة مكرسة على مدى السنة، هنالك أحزاب يقوم وجودها على أساس العداء للوسط العربي، لا يمكن أن نمدها بالأصوات ولا يمكن أن يكون صوت عربي واحد لها، وإني مغتبط أن هذا الاتجاه نجح بالفعل بشكل نسبي كبير.

لأول مرة في تاريخ الانتخابات في بلادنا لا تنال كل الأحزاب الصهيونية مجتمعة أكثر من ٢٠٪، بينما كان حزب العمل لوحده ينال ٣٠و٤٠و٥٠٪ في انتخابات سابقة، وكانت الأحزاب الصهيونية كلها مجتمعة تحارب على ٤٠–٥٠٪ من أصوات العرب إلى انتخابات ٩٦.

تنافس داخل الصف العربي وبين الأحزاب العربية، ومن الحق أن يقال أنه وفي كثير من الأحيان تدنت الأنماط الفكرية بمستواها وتدنت بوسائلها، ولعل أكثر ما يؤلمني أن هذا التدني أحياناً كان يوصلنا إلى مستوى إكالة التهم، وفي وقت كان فيه الخصم بريئاً تفتري عليه أو أن تحاول سرقة إنجازه أو تحاول تسويد وجهه في صفوف الجمهور أو أن مزيةً لغيرك دون أي مبرر، لذلك قلت بعد الانتخابات عندما سئلت، الموحدة نزلت أصواتها دون أدنى شك، وعلى فكرة أصوات الموحدة نزلت ليس لأن الأخوة في التجمع أو في الجبهة أخذوا أصواتها، يمكن أنهم أخذوا قسم لا بأس به ولكن الأصوات الموحدة نزلت من بين صفوف الناس الذين لم يحضروا إلى التصويت، لأن التجمع والجبهة حافظوا على أصواتهم مع زيادة قليلة لا تتناسب مع المقاعد، بينما الموحدة هي التي كان عندها هبوط في الأصوات وهبوط في المقاعد، كان هناك مصادفات كانت بصالحها ومصادفات لغير صالحها وكلاهما معاً أديا إلى الصورة التي نحن بها.

قلنا أن الضربة التي لا تقسم الظهر تقويه. الوحدة تظل جزء أساسي وجزء فاعل وجزء مهم في وسطنا العربي، وأظن أن لا أحد يريد إلغاء دور الموحدة أو إلغاء وجودها من ناحية الأداء الانتخابي، نحن نفخر بالموحدة، وكنا ملتزمين بمقولتها أنهم أخوة ملتزمين وليسوا أعداء محاربين، لكنا ملتزمين بأننا نادينا في كل موقع بأنه من لا يريد التصويت للموحدة فليصوت إما للجبهة أو للتجمع. قلتها للأخ هاشم محاميد عندما يئست من

إمكانية تراجعه عن طرح القائمة الرابعة، يوجد أمامك خيارين، إما الجبهة وإما التجمع ولكن الخيار الرابع يعني حرق أصوات، ومع ذلك اختار ذلك. أقول ذلك بكل أسف وقلت لمحاميد إذا لم تصوت للجبهة أو التجمع فأذهب إلى الموحدة.

على كل حال نحن مازلنا ندعو إلى الموحدة وإلى المنافسة التي تكون أرفع ما يكون وأشرف ما يكون، ونأمل لوسطنا العربي كله إنشاء الله انتخابات أفضل، بقي جملة أخيرة: نتيجة لهذا الواقع المر، الوسط العربي خسر في مواقعه في التمثيل تحديداً، يعني بدل الـ١٠,٤٪ نحن اليوم ٨,٢٪ فقط.

التعليق على المداخلات

التعليق الأول – عصام مخول

النقطة الأولى التي أحب أن أعلق عليها تتعلق في ما قاله الأخ عبد المالك دهامشة بأن توزيع المقاعد مضلل. للأسف أن توزيع المقاعد غير مضلل، وعن نتائج التصويت في الوسط العربي بالنسبة المئوية هي: الجبهة ٢٨,٨٪، التجمع ٢١,٤٪، القائمة الموحدة ١٨,٦٪ وهذا توزيع منطقي. والتوزيع الموجود يعكس النتائج الحاصلة. يمكن أن يكون الفارق بسيط، إنما يوجد فارق ويوجد تطور هرمي من الأعلى إلى الأسفل.

الموضوع الثاني بالنسبة لأعضاء الكنيست كوسيط في الواقع أنا آسف على استعمال وسيط كمصطلح، وسيط ليس بمعناه الذي أخذ. مصطلح الوسيط معناه أن عضو الكنيست يثير قضايا عند العرب، قضايا هامة مثل قضايا المعتقلين، قضايا المساجين، إجراءات غير صحيحة، إجراءات تعسفية ضد العرب ...الخ، كل هذه الأشياء صحيحة، إنما ذكرت لو كان هنالك مجتمع ديمقراطي أو لو كان هنالك مساواة، لم يكن هنالك حاجة إلى الدور الثاني الذي يلعبه النواب العرب، دون شك.

أن العمليات التفجيرية ساهمت في خلق أوساط تعادي العملية السلمية وتؤيد شارون، وكما ذكرت يوجد في إسرائيل عامل أساسي.

جوابي على ما قاله محمود معاري في المجتمع الإسرائيلي هو: ليس التصويت من أجل المصلحة فقط، إنما التصويت حسب الانتماء، ما يسميه العلماء السياسيين في إسرائيل

التصويت العشائري، أي الشرقيين يؤيدون اليمين، الاشكناز يؤيدون الطبقة الحاكمة السابقة. هذا لا يعني أن الانتخابات الحالية تعكس الواقع الإسرائيلي، دون شك هنالك انحياز نحو اليمين. الطبقات أيدت «شينوي» التي هي مراكز تنضم إلى اليمين انما بشكل عام اليسار في مأزق، اليسار لن يرجع وذلك بسبب تغيير سكاني. غالبية الناس الذين يؤيدون حزب العمل هم أناس في النصف الآخر من حياتهم، والذين معدل أعمارهم أعلى كثير من معدل عمر الناس الذين يؤيدون اليمين.

هذا هو الواقع، وهذا معناه جمهور اليمين هو جمهور ثابت، وجمهور شاهد أكثر وهو جمهور من طبقات معينة.

هل الأزمة الاقتصادية والتناقض وسياسات شارون ستؤدي إلى صعود اليسار؟!! لا يوجد علاقة بين آراء الناس وتصويت الناس، هذه العلاقة ليست علاقة قوية ويجب أن نفكر فيها، هذا هو المعطى الأساسي؛ مثلاً بئر السبع أكثر تأييداً لشارون حيث يعيش في هذه المنطقة مجموعات فقيرة والتي تسمى مدن التطوير في إسرائيل. «اليهود الشرقيين الفقراء» هم الناس الذين أيدوا شارون، فلذلك فإن الأوضاع الاقتصادية والحلم بأنها ستجلب إسرائيل إلى اتجاه اليسار. أعتقد أنه يجب أن نفكر بشكل آخر، وربما ملاحظة أخيرة باختصار.

يجب أن نفهم ما هو السر في المجتمع الإسرائيلي. يجب أن نتطلع إلى أنفسنا ماذا نفعل، الذي يحدث في المجتمع الإسرائيلي لا يبشر بالخير على المدى القريب، فلذلك يجب أن نهتم بإقامة مجتمع مدني، مؤسسات مدنية، تقوية ذاتية ونترك الموضوع الإسرائيلي إلى خلافاته الداخلية. دون شك يجب أن نكون واعين لما يدور هناك.

التعليق على المداخلات

التعليق الثاني – عبد المالك دهامشة

سأحاول في الوقت القصير المُعطى لي أن أتعرض للقضايا الأساسية التي طُرحت. القضية الأهم التي سأبدأ منها عندما أتطرق إلى دور الجماهير العربية داخل إسرائيل.

أريد أن أقول بأننا لم ننجح باستغلال فرصة، بل فوتنا فرصة، في هذه الانتخابات كنا نلحظها ونشاهدها ونتوقعها قبل الانتخابات وهي نسبة التصويت. على المستوى الإسرائيلي ستكون منخفضة هذه المرة، وبمشاركة حزب العمل في الحكومة القادمة وعدم إبقاء فسحة لبديل ديمقراطي، لبديل سياسي للحكم في إسرائيل؛ إذ نقول مُسبقاً بإمكانية خلق حركة جماهيرية واسعة وتحرك على مستوى انتخابي واسع. حزب العمل كان شريكاً في كل الجرائم تجاه الشعب الفلسطيني وتجاه الشعب في إسرائيل خلال العامين الماضيين، ولذلك هو لم يتجرأ على طرح بديل ونحن نتكلم عن الوضع الاقتصادي.

«بن اليعازر» خرج من الحكومة بحجة أنه أكتشف أن الميزانيات تذهب للمستوطنات وليس لإحياء الفقر. عندما جاءت الميزانية للتصويت في الكنيست الأخيرة.

كان بإمكان حزب العمل أن يسقط هذه الميزانية ماذا عمل؟ امتنع عن التصويت، ولذلك لا يمكن تضليل الناس كل الوقت. في رأيي في هذه القضية يجب أن نرى أن عدم قدرة، وأنا لا أسميه يسار إسرائيلي، أنا أسمي القوى التي يفترض أن تطرح بديل والتي طرحت نفسها كبديل في قضية الحل السياسي وغيبت الحل السياسي من النقاش خلال العامين

الماضيين، هي التي أسهمت بهذا التخبط وفي هذه التناقضات؛ الأمر الآخر أن الذي أسهم في عدم تفاعل التناقضات على الساحة الإسرائيلية؛ أما هذه العمليات التفجيرية داخل إسرائيل وضد المدنيين الإسرائيليين والتي حولت الصراع، ذكرت في مداخلتي أن قضية الاحتلال وعلاقتها بالأزمة داخل إسرائيل غُيبت عن الساحة وأُسقطت عن الأجندة الإسرائيلية بالرغم من محاولات ما وضع هناك.

في رأيي عمليات التفجير حوَّلت الصراع وحوَّلت المشكلة، ليست مشكلة الاحتلال الإسرائيلي والاستيطان الإسرائيلي، وإنما مشكلة الوجود الإسرائيلي، وعندها خلقت حالة من التكاتف حول من يستطيع أن يعدها بعنف أكثر وبقمع أكبر وبحرب أكبر على الشعب الفلسطيني.

في رأيي أننا لا نستطيع أن نفصل هذه العوامل بعضها عن بعض. ولذلك أعتقد أننا يجب أن نأخذ في الاعتبار بُعداً إضافياً آخر حول قضية هل يمكن إحداث تغيير في إسرائيل أو لا يمكن إحداث تغيير فيها. في رأيي يمكن إحداث التغيير في إسرائيل، نحن لا نستطيع أن نتحدث أن الظروف جاهزة لإحداث هذا تغيير ولكن الأزمة تشكل فرصة لاستنهاض الإمكانيات لذلك، ولكن هناك أمر واحد واضح وهو أن الجماهير العربية في إسرائيل وحدها حتى ولو صارت ٢٥٪ وليس فقط ٢٠٪، وحدها لن نستطيع إحداث التغيير ولكن لا توجد أية قوة في داخل المجتمع الإسرائيلي اليهودي تستطيع أن تحدث التغيير من دون النضال المشترك والتكاتف والعمل المشترك مع الجماهير العربية، وفي رأيي هذا هو دور الجماهير العربية في القضايا الأساسية للتغيير في الساحة الإسرائيلية.

أود أن أتعرض لتساؤل: ما هو مستقبل حكومة إسرائيل؟؟ وأيضاً بالنسبة للعمليات التفجيرية. مصير حكومة شارون يتوقف على أمرين، الأول مشاركة حزب العمل أو عدم مشاركته. والأمر الثاني، الصمود الفلسطيني وعدم الاستسلام لحلول يفرضها شارون، هذين الأمرين كافيين لإفلاس هذه الحكومة وعودتها للانتخابات خلال سنة أو سنة ونصف لا أكثر، أما أيٍّ من العاملين يتغير أو يعطي شارون فرصة، يراهن من خلالها على اجازات ومكاسب أكثر؟! من هذا الباب أريد أن أدخل على موضوع العمليات التفجيرية ولأقول شيئاً واحداً: لا يمكن أن ننسى بأن هنالك شعباً فلسطينياً محتلاً يناضل من أجل الخروج من الاحتلال، وله الحق في أن يخرج من الاحتلال، وسائل النضال الفلسطينية تتراوح وتتفاوت ولذا فيها أراء مختلفة وحبذا لو أن كل الصراع استثنى المدنيين ولم يكن هناك إضرار بمدني واحد لا فلسطينياً ولا إسرائيلياً، ولكن يبدو أن الأمور اختلطت. حتى الإسرائيليين لم يستثنوا لا أطفال ولا نساء والفلسطينيون

وصلوا إلى هذه الوسيلة. أنا لا أنصح لا الإسرائيليين ولا الفلسطينيين بكل وسائل نضالهم، هذا الأمر مفتوح لاجتهادات الأخوة، أنا فقط أود أن أنهي بجملة واحدة؛ الوحدة الوطنية الفلسطينية كفيلة بترشيد هذا الصراع وكفيلة بضمان إيجاد صمام أمان له كي يبقى صامداً وثابتاً ويؤتي أوكله ولو بعد فترة طويلة من التضحيات.

نحن نعرف مدى عمق الألم والأزمة التي يعاني منها الشعب الفلسطيني، ولكن في نفس الوقت نحن نعرف مدى قوة وعمق الصمود الذي يتمتع به، قوة الصمود الفلسطينية جبارة وستبقى تمتص وتحتمل إن شاء الله حتى آخر هذه الفترة، يوجد فترة يجب أن يصمد بها الناس، وهذه الفترة تشبه عض الإصبع.

الجلسة الثانية

البعد الفلسطيني

مستقبل السلطة الوطنية الفلسطينية والعملية السلمية على ضوء إعادة انتخاب شارون

ياسر عبد ربه*

بالرغم من المكسب المريح الذي حصل عليه شارون في الانتخابات؛ إلا أن اليمين الإسرائيلي لم يستطيع أن يُحدد [بالرغم من وجود عوامل كثيرة ساهمت في نجاحه] طريقا مقنعا حتى للناخب الإسرائيلي في الخروج من المأزق أو الأزمة التي تمر بها السياسة الإسرائيلية.

العوامل التي ساهمت في نجاح شارون تؤكد أن هناك إجماع إسرائيلي على الموافقة على صحة خطته للخروج من المأزق، أدت عوامل عدة بالناخب الإسرائيلي للتصويت لليكود، منها: التعبئة الشاملة، طبيعة المجتمع، وكذلك عدم وجود بديل جدي، بديل سياسي وعملي يستطيع الناخب الإسرائيلي أن يركن إليه.

تأسيساً على ذلك استنتج بأن شارون يريد أن يكمل مخططه باعتماد عنصرين رئيسيين؛ عنصر الدعم الأمريكي الذي يتوقع له أن يتضاعف قبيل وفي أعقاب الحرب العراقية، والعنصر الثاني هو مواصلة القمع المستمر للمجتمع ولمختلف قطاعات وفئات المجتمع الفلسطيني، بدءاً بالسلطة، ومؤسساتها، لينتقل إلى طور جديد، نلمس مثلاً عليه فيما جرى أمس بالخليل حيث طرح الناطقون العسكريون والقريبون من السلطات بأن هدفهم هو قمع السكان على نطاق واسع كي نلقنهم درساً، لكي نجعل من السكان قوة ضاغطة

* وزير الثقافة والإعلام.

من اجل وقف أعمال المقاومة ضد قوات الاحتلال. فهذا مشروع ازدياد القمع بالتزامن مع ازدياد الدعم الأمريكي، هي خطة شارون، التي بموجبها يعتقد أنه يستطيع أن يصل إلى إخضاع المجتمع الفلسطيني وقبوله بدولة على طريقة شارون، وهو الحل الذي يعطي ٤٢٪ من مساحة الضفة الغربية والذي حاول أن يعبر عنه بأنه بالرغم من أنها مناطق وأجزاء متناثرة بعضها عن بعض، لكن ممكن وصلها بجسور وأنفاق وإيجاد حل مواصلاتي وليس حلا جغرافيا. هذا هو المنظور عند شارون، ويرى بان الوضع الإقليمي والدولي ربما يكون مواتيا لهذا. الآن هل يوجد عندنا أية خيارات سياسية مفتوحة كسلطة ؟؟ اعتقد انه على الأمد القريب لا توجد أية خيارات سياسية جدية، وعلينا أن نكافح من اجل أن يفتح باب الخيار السياسي الجدي.

أريد أن أقول أن مشروع خارطة طريق ليس مشروعا جدياً، مضطرا لان أقول ذلك بالرغم عن موقعي، وعلى الرغم من أن هذا الموقع يتطلب أن نتابع العمل مع خارطة الطريق وكأنها مشروعا سياسياً جاداً، لا بد من الاهتمام الأقصى به، إنما يجب أن نقول بشكل واضح، لا يوجد في الأفق خيار سياسي مفتوح، لأنه لا زال رهان إسرائيلي على الخروج من مأزقها بمزيد من القمع ومزيد من الارتباط بالسياسة الأمريكية والاستفادة من نتائج هذه السياسة على المستوى الإقليمي وخاصة بعد الحرب على العراق. لهذا السبب نحن أمام وضع يمكن أن يقال بان مصاعبنا ستزداد، الحصار، أساليب الاحتلال في القمع والإرهاب العنصري، وربما تتصعَّد وتتنوع وتختلف، إنما لا يوجد عندنا خيار في مواجهة هكذا أوضاع إلا في عنصرين أساسيين؛ الأول، الصمود الوطني، الصمود بمعناه الأوسع بمعنى الإصرار على متابعة المقاومة ضد الاحتلال بالوسائل والأساليب التي تخدم النضال الوطني الفلسطيني.

لا يوجد طريق آخر، الصمود بمعنى الثبات في الأرض، الثبات في الموقع والدفاع عن كل مواقعنا وعدم التفريط بأيٍ منها وراء أية أوهام يمكن أن تشاع حول فرص حل سياسي من خلال شارون والائتلاف الذي سيأتي به ومن خلال المساعي والجهود الأمريكية الحالية التي تتغطى بخارطة الطريق مرة، ومرة تعود بغير حاجة إلى هذا الغطاء. فالصمود بمعناه الواسع السياسي، الصمود المقاوم، الصمود الوطني، هذا عنصر أساسي ولا يوجد طريق آخر.

والعنصر الثاني والذي هو مرتبط بالعنصر الأول، وهو تنظيم وضعنا الداخلي حتى نستطيع أن نوفر درجه أعلى من الصمود الحقيقي أو تنظيم وضعنا الداخلي ليندرج تحته العديد من المسائل. يندرج تحته بعض قضايا الإصلاح الداخلي السياسي، الإداري،

التنظيمي بالقدر الذي نستطيعه في ظل ظروف الاحتلال، وأنا أقول هناك أشياء أساسيه لا نستطيع أن ننجزها إلا بالخلاص من الاحتلال، لكن هناك قضايا وأمور نستطيع، أن لم نستطيع أن ننجزها، أن نخلق حولها توافق وطني، أن نفتح حوارا حولها، أن تنتعش حركه المجتمع والجدل حولها، لتجد نوعا من التوافق بشأنها، ثم يأتي تطبيقها، ربما مرحله ثانيه عندما تتوافر الشروط لذلك، هذا ينطبق على قضايا مثل الانتخابات، وقضايا الدستور، وقضايا أوضاعنا الاقتصادية، الإدارية...الخ.

ليس كله فقط من اجل التنفيذ المباشر، إما أن ينفذ وإما أن يُركن جانبا بانتظار أن يزول الاحتلال كي نقوم بتنفيذه وتطبيقه. هذا جانب أول في ترتيب أمورنا وأوضاعنا الداخلية، الجانب الآخر يتعلق بترتيب أوضاعنا لما اسميه خلق أعلى درجات الانضباط السياسي والانضباط الكفاحي في صفوفنا في مواجهة معركة سوف تنتقل إلى أطوار أكثر صعوبة من الذي واجهناه في السابق. اقصد هنا بالذات الانضباط، انه من التوافق والتفاهم على أوسع نطاق بين مختلف القوى حول ما هي الأساليب المجدية في النضال، والموضوع لا يقتصر فقط على العمليات الانتحارية، بصراحة أو الاستشهادية؛ لا يقتصر على ذلك إنما على كل أساليب الكفاح المجدي بما يخدم النضال الفلسطيني وشرعية النضال الفلسطيني لان المشكلة ليست فقط في الاختلاف حول العمليات الاستشهادية، المشكلة الأولى أن هناك نبذاً لأشكال نضال فعالة وضرورية وإقصاءاً لها وإهمالاً لما يمكن أن يترك تأثيراً وتأثيراً ايجابياً على حركة المجتمع الإسرائيلي وعلى المجتمع الدولي.

هناك قضايا عديدة لا بد من التوافق حولها كيف تتفق كل القوى، كل الأطراف على أن الطاقات الموجودة في المجتمع الفلسطيني، الطاقات الكامنة يمكننا تطوير أدائها وتحسينه؛ هذه من بين المسائل التي نحتاج إدارة حوار حولها، ولذلك فإني اعتقد ولا زلت، وأقولها مرة أخرى: أن حوار القاهرة ليس هو الإطار الملائم، حوار القاهرة اقتصر لحل كل هذه القضايا بصراحة، حوار القاهرة بالرغم من الجهود الايجابية التي بذلت، لكن هذا الحوار ليس إطاراً كاملاً ينتج نتائج فعالة، لماذا؟ لأنه أولا يركز على نقطة واحدة، وهي تحقيق هدنة مع الاحتلال، نحن لسنا ضد أن يكون هناك هدنة عسكرية، لكن الذي يجب أن يملأ الفراغ إذا تحققت هذه الهدنة، أن يكون هناك عملية سياسية جدية لأنه ليس هناك هدنة تحدث حتى بين جيوش متقاتلة وجبارة وعلى اتساع جبهات، إلا إذا كانت مترافقة بالعملية السياسية في طرف يوقع استسلام فك استسلام لطرف، أو هناك طرفين يتفاهموا ويتفقوا على مشروع لتسوية صراعاتهم بالوسائل

السياسية، هنالك عوامل أخرى هنالك قوى آتية للقاهرة هي في رأيي إما تنتمي إلى تاريخ مضى، يعني ليس لحاضر أو مستقبل في العمل الفلسطيني، بعضها على الأقل، وهناك قوى لها مشروع خاص بها. حماس لها مشروع خاص بها، هنالك أناس عندما يعتزموا بأن يحاوروا حماس، إن هذه الأعمال تضعف السلطة، من قال أن حماس معنية بتقوية السلطة، إضعاف السلطة جزء من برنامجها، وهي تعتقد أن ذهاب السلطة ربما يقرب البرنامج الحماسي من تحقيق أهدافه، فلذلك هناك مشكلة جوهرية في هذا الحوار الذي يدور، وهو حقيقة لا تدور على أرض المجتمع الفلسطيني، وفي ظل غياب أطراف هامة ليس فصائلية فقط بل أطراف هامة، هي أطراف يمكن أن تمثل قطاعات وفئات المجتمع الفلسطيني نفسه الذي سيتحمل مسؤولية هذا الكفاح. أحب أن أرى ممثلي تجار يتحاوروا معهم وممثلي صناعيين وممثلي مختلف فئات المجتمع الفلسطيني لمواجهة أعباء المرحلة المقبلة، فلذلك مع احترامي للجميع، أقول أن للحوار مقتضيات ومتطلبات.

هذا الصمود سوف يبدأ أولا في إطار المجتمع الفلسطيني نفسه، هذه كلها عملية متكاملة بعضها مع بعض، وهذه العملية المتكاملة من الممكن أن تنقذ السلطة، وتنقذ مجتمعنا أيضا وتنقذ إنجازات الانتفاضة والنضال الفلسطيني من دفع أثمان باهظة وتدفعه نحو التدهور والتراجع.

قراءة في تأثير الانتفاضة الفلسطينية على إسرائيل وتأثير الانتخابات على الصراع الفلسطيني الإسرائيلي

مصطفى البرغوثي*

اعتقد أن التصويت الذي جرى مؤخرا في إسرائيل يدلل على ثلاثة أمور؛ الأمر الأول: يعّبر وبوضوح على انحراف شديد نحو التطرف العنصري في إسرائيل، وبالتالي لا يمكن رؤية هذا التصويت إلاّ انه تصويت لخيار الحرب وللتمييز العنصري.

لأول مره يحصل اليمين الإسرائيلي على ثلثي الأصوات وهذه محاوله التفرقة بين اليمين المتطرف واليمين المتوسط. بصراحة هنالك ثمة أوهام إن دلت على شيء فإنما تدل على مستوى الهبوط الذي لحق بالعالم العربي الذي يحاول أن يجد متنفساً في غرفه مغلقه ومسدودة المنافذ. ثانياً: اعتقد أن هذا التصويت هو تصويت يعبر عن اليأس لأنه تصويت لنفس الشخص الذي وعد على مدار عامين أن يحقق الأمن ويكسر الانتفاضة ويدمر الفلسطينيين وفشل، وكذلك هو شخص يعاني من الفساد ومع ذلك ضاعف مقاعد الليكود؛ هذا دليل على أن الذين صوتوا له هم أناس يائسين لا يروا مخرجاً ولا يرون بديلاً حقيقياً، ويجب أن نرى أن هذا التصويت اليائس على أنه حصيلة تعبئه متواصلة لم يقدها اليمين الإسرائيلي لوحده، سواء شارون أو نتنياهو، إنما أيضا شارك فيها باراك وبيرس، والدليل على ذلك هو أن هذا التصويت يائس يتمثل في تدني نسبه تصويت وهي أقل نسبة في تاريخ إسرائيل،

* سكرتير المبادرة الوطنية الفلسطينية.

وهذا يعني أنه يوجد جمهور كثير يائس حتى من مجرد التصويت، كما تعبر هذه الانتخابات عن ظاهره وصفها « ايلان بوبي » وهو مؤرخ إسرائيلي معاصر، قال أن هذا مجتمع يعيش في حاله إنكار للواقع، وهنالك أناس يعيشونه ينكرون الواقع القائم، وينكرون مشكله الاستيطان وينكرون مشكله الاحتلال التي تعتبر جوهر ما يجري. وطبعا حالة إنكار الواقع تعود إلى حالة مزيج بين الجهل والتضليل الذي يعيشه المجتمع الإسرائيلي بأسره، ربما يفيد هنا أن نتذكر أن الانعطاف نحو اليمين جرى في الواقع ليس نتيجة الانتفاضة.

احد أهم العوامل التي أدت إلى الانعطاف نحو اليمين هو رفض الفلسطينيين أن يستسلموا في كامب ديفيد، ورفض الفلسطينيين إلى الاستسلام في كامب ديفيد أدى إلى ردة فعل شديدة في المجتمع الإسرائيلي، لان هذا الواقع الذي جرى في كامب ديفيد هو نقطة الانفصال بين الرؤية الإسرائيلية لمشروع اوسلو، والرؤية الفلسطينية لهذا المشروع، وبالتالي حدث في هذه اللحظة انعطاف، والسبب الرئيسي الذي أدى إلى هذا الانعطاف هو أن الفلسطينيين قالوا للإسرائيليين ببساطه ووضوح، ملف اللاجئين لا يمكن نفيه وهذا الأمر أعاد إسرائيل برأيي إلى النقطة الأساسية التي انطلقت منها المشكلة. هم لا يريدون هذا الكلام، لذلك أنا أتذكر في بداية الانتفاضة، الهجوم على الجانب الفلسطيني، كان من منطلق انه، انتم تريدون إرجا ع اللاجئين، هذا كان موضوع التحريض الرئيسي، وهذا هو موضوع التحريض الرئيسي الذي جرى إعادة تعبئه المجتمع الإسرائيلي للمواجهة العسكرية على أساسه.

إذا كان هناك استراتيجيه واضحة شارك فيها باراك وشارون وآخرين في نشر حاله الخوف والرعب والتعبئة من اجل أن يتجه المجتمع الإسرائيلي بأسره نحو التطرف العنصري واليميني، لا شك كان للانتفاضة تأثير مزدوج، ويجب أن لا نخطىء في هذا المجال؛ أولا هذه الانتفاضة أثبتت للإسرائيليين فشل الحل العسكري وأنشأت في داخلهم شعوراً عميقاً جداً يجب أن يتعزز على أساس أن الفلسطينيين لن يرضخوا للقوه العسكرية ولن يرضخوا للضغط ولن يصبحوا عبيداً للاحتلال ولن يقبلوا بان يتكرس نظام فصل عنصري في الأراضي المحتلة، ثانيا هناك تأثيرات أخرى استفادت بعض الاتجاهات العنصرية وخاصة شارون من بعض جوانبها خاصة فيما يتعلق بأشكال النضال، وخاصة التركيز المفرط على موضوع العمليات ضد المدنيين....الخ واستفادوا منه دون شك وحاولوا أن يستفيدوا منه من اجل أن يشجعوا التطرف.

يجب ألا نقع في الخطأ ونظن أن الانتفاضة لها تأثير سلبي، بالعكس، الذي يجب أن نراه في هذه المعادلة هو كيف أن وسائل الانتفاضة خلقت تأثيراً ايجابياً وكيف نتمكن من تعزيز مسارها الإيجابي، ونتحقق من تأثير الجوانب السلبية التي يمكن أن تؤدي إلى تمترس العنصرية في إسرائيل.

هناك أربعة عناصر ضعف رافقت الانتفاضة ولا شك أنها أثرت على إسرائيل. ويجب أن نرى الأمر كواقع موضوعي؛ عنصر الضعف الأول، الحساسية العالية في إسرائيل إزاء الخسائر البشرية وتمثل ما نسبته ١.٣ لم تحدث في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي هكذا نسبة، ثانيا، حساسية المجتمع الإسرائيلي لمواجهه طويلة المدى وعدم القدرة على احتمال تلك المواجهة، ثالثا، الخسائر الاقتصادية. ودون الاطاله أحب أن أشير إلى بعض النقاط: إسرائيل الآن لسنتين على التوالي تعاني من النمو الناقص في الدخل القومي ١,٥ ٪ مقابل ٧٪، كان النمو في الدخل القومي سنه ٢٠٠٠ وكان قبل ذلك ٦٪ و ٦,٥٪. وهناك اعلى نسبه بطاله في تاريخ اسرائيل الآن ٣٠٠,٠٠٠. وهناك أيضاً هجره معاكسه وصلت أرقام لم تصلها قبلاً ٤٠٪. من الذين يهاجرون، ويتركون اسرائيل، هم المستثمرين. على المستوى الفردي صار هناك انخفاضاً في العام الماضي في الدخل الفردي، وبالتالي ظهرت ازمه سياسيه، اقتصاديه عميقة مثلما نحن نعاني أيضا ونعيش في ازمه وأخيرا العامل الرابع الذي استطاعت الانتفاضة أن تمسك به هو موضوع حساسية إسرائيل للرأي العام العالمي وامكانيه استثمار التأثير الدولي لحركه النضال الوطني الفلسطيني في الضغط على إسرائيل.

التصويت الذي جرى تصويت لخيار التدمير ولخيار الحرب، هكذا يجب أن نراه، ولا يجب أن يبحث الناس عن محاسن شارون، أي تحليل يسير في هذا الاتجاه هو خداع للذات وخداع للنفس قبل أي شيء آخر، شارون هو شارون، جاء ببرنامج وينفذ هذا البرنامج، الصراع الفلسطيني الإسرائيلي الآن يدور في الواقع حول نقطه جوهريه اساسيه، وهي موضوع صراع الإرادات والهدف المركزي الاسرائيلي – اذا اردنا ازالة الشوائب – هو إعادة الفلسطينيين إلى حالة وقف الصراع من جانب واحد بالقوة العسكرية وبالضغط الدولي والاقتصادي وبكل الوسائل. حالة وقف الصراع من جانب واحد ولا اقول وقف اطلاق النار، مثلما كانت الحاله خلال فترة معظم اوقات اوسلو، كانت الحالة وقف الصراع من جانب واحد؛ الآن هناك المخططات الإسرائيلية واضحة، الحديث يدور عن أن الهدف الأقصى لإسرائيل هو إنشاء حكم ذاتي منزوع الصلاحيات تحت الهيمنة الإسرائيلية ونظام Apartheid.

عمداً يخلط الإسرائيليون بين الانتفاضة وبين أشكالها ويركزوا على وقف العمليات باعتباره وقف للانتفاضة بأسرها، ووقف للمقاومة الفلسطينية بأسرها، وبالتالي يجب أن نكون منتبهين تماما في هذا المجال والاستنتاج الرئيسي هو أن التصويت الذي جرى في إسرائيل هو هجوم استراتيجي أو تحدي استراتيجي للشعب الفلسطيني، وتحدي استراتيجي يتطلب ردا استراتيجيا. ستحاول إسرائيل دون شك خلال العام المقبل، اعتقد انه سيكون العام الأصعب في تاريخ الشعب الفلسطيني ربما، ستحاول أن تستخدم الاختلال في موازين القوى العسكري.

تأثيرات ١١ أيلول، الانحياز الأمريكي لإسرائيل، تأثيرات حرب العراق المحتملة، والانهيار العام في العالم العربي القائم حاليا، ستحاول إسرائيل أن تستخدم كل ذلك من اجل تبرير مخططها، وهدفهم كما أراه لا يقل عن تهويد نصف الضفة الغربية بالكامل، والاستيلاء عليها وتوسيع الاستيطان وفرض الحل الإسرائيلي الذي يعزل السكان عن الأراضي، ويحوِّل الكيان الفلسطيني إلى مجرد حكم ذاتي معزول وعاجز، ولكن علينا أن نرى في ظل عوامل الضعف التي ذكرناها في المجتمع الإسرائيلي أن هذه آخر طلقة في جعبتهم وبالفعل، أوافق على ما قاله الأخ عبد المالك دهامشة قبل قليل، انه ربما لا يستطيع شارون أن يستمر أكثر من سنه إلى سنه ونصف، إذا صمدنا وعرفنا كيف نجابه هذا التحدي الاستراتيجي برد استراتيجي. في الجانب الفلسطيني هناك مشكله وهي أن هناك فراغ تياري ونحن ما زلنا في أكثر الأحيان نستسلم بردود الأفعال بدل الفعل المبادر.

حدث فشل من قبل السلطة في تبني خيارات استراتيجيه واضحة وحدث فشل في حوار القاهرة للأسف، لان بعض الفصائل ولا أريد أن احدد، غلّب مصالحة على المصلحة الوطنية العليا ببساطه، والمطلوب استراتيجيه كفاحية مشتركه ومبادرة، ومطلوب فعلا قياده وطنيه موحده، تُعرض على الشعب لتضمن عاملين حتى ننجح وننتصر؛ العامل الأول هو استمرارية القرار الفلسطيني، لماذا توقفنا عن الحديث عنه؟ هو أمر حيوي جدا، وثانيا مشاركه شعبيه فعاله في النضال الوطني، وان يشعر الجمهور بان لديه ملكيه في مشروع اقامه الدولة الفلسطينية الديمقراطية، وهناك معطيات أساسيه يجب أن نراها؛ المعطى الأول: لا أفق للتفاهم مع حكومة شارون القادمة حتى لو دخل فيها حزب العمل، ثانيا: يجب مواجهتهم بعدة اتجاهات، أولا تعزيز الصمود الوطني، واختبار أشكال كفاح تضمن مشاركه الشعب وتعزيز مصداقيه النضال الوطني وتضمن احداثات التأثير الاستراتيجي الذي يضمن الصمود على

الأرض والمقاومة، وأيضا التأثير في إسرائيل والتأثير بالرأي العام الدولي كلها معا، وثالثا يجب ان نعمل على عزل وتطويق إسرائيل عالميا، وان ننظر إلى إسرائيل باعتبارها نظام حكم عنصري مثل جنوب أفريقيا، وأخيرا يجب أن نواصل محاوله إحراج الدول العربية إن أمكن، لان الإنسان في بعض الأحيان يشعر أن الإحساس مفقود، ولكن ممكن أن نُحرك شيئا. ثالثا: المهم أننا نحن حركة تحرير وطني قبل أن نكون أي شيء آخر، وسأقول كلمه علينا أن ننتبه إليها، إذا كان ثمن الحفاظ على السلطة التخلي عن حركه التحرير الوطني، فالأفضل أن نتخلى عن السلطة من اجل حركه التحرير الوطني، لا أدعو للتخلي عن السلطة ولكن يجب أن لا يكون الثمن التخلي عن حركه التحرير الوطني الفلسطيني، لانها هي عماد المستقبل، إذا أمكننا أن نحافظ على الاثنتين فهذا أمر عظيم، لكن التفريط بحركة التحرير الوطني هو ثمن خطر ومحظور. رابعا: إذا أصر بعضنا على رفض تشكيل قياده وطنيه موحده واصر بعضنا الآخر على تغليب المصالح الفئويه الخاصه على المصلحه الوطنيه العليا المشتركه، واذا كنا لا نستطيع تشكيل قياده وطنيه موحده، فلنشكل قيادات وطنيه ديمقراطيه موحده ولكن قياده حقيقيه بمشاركه وبصنع قرار، وبمقررات تشرح للجمهور.

واخيرا، الصراع بيننا وبين إسرائيل بعد هذه الانتخابات يمتد عبر الكرة الأرضية ولا يقتصر على فلسطين، ولذلك يجب تجنيد طاقات ابناء شعبنا الفلسطيني في كل مكان. علينا ان نعود الى الاماكن التي تركناها لهم على الصعيد العالمي، ليس فقط في الولايات المتحدة. يجب ان نعمل، لكن في روسيا والصين وفي الهند التي يتغلغل بها النفوذ الإسرائيلي، يجب ان نعمل كحركه موحده فاعله، هذا تحدي استراتيجي يواجهنا ويجب ان نرد عليه بشكل استراتيجي، ولا يجب أن نفقد الثقة باننا قادرين على ان ننتصر.

تعقيب

ياسر عبد ربه

يبدو انه بسبب ضخامة المشاكل المطروحة وكذلك الشكل الذي نعالج فيه هذه المشاكل ربما على نحوٍ لا يتفق مع حجمها، فإني لا أستطيع أن ادخل مع أسئلة تقول بأن الإسرائيليين كلهم مثل بعضهم بعضاً يساراً يميناً وسطاً.

عندما يدخل احد في هذا المنهج الفكري والمدخل السياسي، لا أستطيع أن ادخل معه في حوار، لان هذا سيجرنا إلى طرح مسائل قد تستغرق وقتا كبيرا دون أن نصل إلى أية نتيجة. اعتقد أن إسرائيل كمجتمع محتل له سمات خاصة، هذا المجتمع يمر بمرحلة مرت بها كثير من المجتمعات لبلدان محتلة، صعود الفاشية وصعود النزعة العنصرية ...الخ، وإسرائيل لها شروطها الخاصة، لكن ليس عندنا وسيلة ولا أي شيء عن ضرورة التعبئة والنضال والصمود.... والخ، واستثمار كل الإمكانيات والطاقات، سوى محاولة التخاطب مع هذا المجتمع ومع القوى الأكثر استعدادا في هذا المجتمع للتحاور مع أهدافنا الوطنية، وأريد أن اكرر مقولة قالها غيري كثيرا (لا يوجد شعب انتصر إلا عندما تمكن من نقل الأزمة والصراع إلى معسكر الدولة المحتلة) لا ينقلها فقط بوسائل الكفاح مباشرة، بل وينقلها أيضا بمحاولة التخاطب والتحاور وإعطاء آفاق للقوى المستعدة لقطاعات من الجمهور المستعدة أن تختار خيارا آخر، خيار السلام وخيار الانسحاب وخيار إنهاء الاحتلال، وكذلك يجب أن نواصل هذه السياسة الآن بعد الانتخابات الإسرائيلية بعد مجيء شارون يجب أن نكثف من هذه السياسة لأن هناك أزمة في المجتمع الفلسطيني

أم الإسرائيلي، ولا يوجد تناقض بين ما قاله د. مصطفى البرغوثي وبين ما قلته، شارون رغم نجاحه لم يقدم خيار مقنع للمجتمع الإسرائيلي، د. مصطفى قال أن الجمهور الإسرائيلي صوَّت تصويتاً يائساً، بالضبط لم يستطع تقديم خياراً مقنعاً لمن لا يوجد عنده خيار آخر وهنالك عوامل عديدة سبق أن تحدثنا عنها، دفعت الإسرائيليين في هذا الاتجاه، نحن في حاجة أكثر لمزيد من الاتصال والعلاقات والتحاور مع هذا المجتمع ومع القطاعات الموجودة فيه، هناك أزمة عندنا نتيجة هذه الانتخابات وأزمة سياسية؛ أي أننا نتحاور ويوجد هناك استنتاجات متباينة نتوصل إليها، إلى حد أن هناك أحداً كنت اعتبره عاقلا وهو « يوسي سريد» ينسب له بان سبب فشله في الانتخابات هو عدم مهاجمة ياسر عرفات بما فيه الكفاية، وليس بأنه لم يهاجم شارون بما فيه الكفاية ولم يهاجم سياسة الاحتلال بما فيه الكفاية؛ هذه نماذج من الأزمة التي تمر بها إسرائيل وتمر بها قواها السياسية المختلفة بما فيها القوى الأكثر تقدما ونضجا، فلذلك يجب أن نواصل هذه العملية ونوسع نطاقها، نبدي الاستعداد لمزيد من الحوار مع كل القطاعات والفئات الموجودة داخل المجتمع الإسرائيلي.

نقطة أخرى، دعونا نفرق بين الدعوات التي تقول أن كل نضالنا وكل جهدنا كان عبثاً ولا قيمة ولا ضرورة له، وان الأمور لم تكن تجري بطريقها الصحيح، وجاءت الإنتفاضة وقطعت هذا المسار؛ هذا منطق اعتقد أن أقلية قليلة جدا يمكن أن تقبل به أو أن تسير وراءه، لدينا أخطائنا ونواقصنا، ولسنا نحن الذين قمنا بإنجاح شارون، شارون استثمر بعض أخطائنا وبعض أساليبنا الخاطئة من اجل تحقيق تعبئة أوسع وأعمق للمجتمع الإسرائيلي خلف السياسة اليمينية، لا يعني ذلك أننا مسئولين عن هذه النتيجة، لكن ذلك لا يعني مراجعة بعض أساليب العمل التي لجأنا إليها، وأن يعيد النظر فيها، أن يكون لدينا الإخلاص للدماء التي سالت، وبان نتحلى بهذه الجرأة بإعادة النظر ببعض أساليب العمل التي استثمرت ضدنا والتي لا تزال تُستثمر ضدنا، والتي لا يزال شارون يستخدمها ليبرر نسف البيوت، وقبلها يبرر مجازر واغتيالات أمام العالم، هذه هي المسألة المطروحة، قلنا انه لا يجب قصر المسائل على قضية واحدة اسمها العمليات الاستشهادية، وانه إذا حللنا هذه المشكلة حلت كل قضايا العمل والنضال الفلسطيني، هذا غير صحيح لا أروج للعمليات الاستشهادية، اعتقد أنها جزء من أخطائنا التي وقعنا بها في مراحل معينة، وعلينا أن نعمل من اجل أن نعيد النظر في كثير من أساليب عملنا، ليست المشكلة أشكال نضال قمنا بها، المشكلة في أشكال نضال نبذناها وتخلينا عنها ويجب أن نحاول استعادتها ولو بأشكالها البسيطة، هذه مشكله من المشاكل، هنالك مشكله أيضا ذات طابع سياسي، الإطار الذي وجد بالقاهرة ليس هو الإطار الملائم لمناقشه قضايا وهموم

الانتفاضة ومشكلاتها، واقتصر هذا الإطار على نفس الإطار الفصائلي الذي كان ربما يلائم، بل من التجربة انه لا يلائم أصلا، ولو أن هذه الفصائل كانت القوى المستجده في ظروف منظمه التحرير خارج الوطن، حتى في تلك الظروف، لم يكن ذلك الإطار هو الإطار الملائم، فكيف في الوضع القائم، يعني لا يوجد حوار جاري في مجتمعنا حول هذه القضايا، لا نتحاور مع قطاعات وقوى فاعله، في داخل المجتمع وتعتقد أننا يمكن أن نحل هذه القضايا بان نتحاور مع قوى جزء منها خارج هذا المجتمع أو على هامش هذا المجتمع، لهذا السبب لا بد من أثاره هذه القضايا ومناقشة أساليب النضال الملائمة، وكيف يمكن تفعيلها، والخيارات السياسية المقبلة علينا أن وجدت.

كل حديث وكل اعتقاد بان هناك خارطة طريق او طريق سياسي في الأمد القريب، كله وهم، لا توجد خارطة طريق، الامريكان يناورون لتهدئه بعض العرب والأوروبيين، لا يوجد حل مطروح يستثمروا بعض نتائج الحرب العراقية وما يمكن أن يقع من تغيير في الوضع والمزاج ...الخ، كي يحاولوا فرض المشروع الشاروني وهو مشروع الكنتونات الذي تحدثنا عنه بالتفصيل يجب أن نحضِّر لمقاومه ذلك، يجب أن نوفر شروط ظروفنا الداخلية، عندما تحدثنا عن ضرورة وجود انضباط داخلي، لم اقصد الانضباط العسكري، اقصد ضرورة التوافق الوطني بين القوى الجذرية في المجتمع حول أساليب نضال وحول أهداف هذا النضال وحول ما يمكن تحقيقه على المدى القريب والمباشر، وكيف يمكن أن نتقي احتمالات أن تفرض حلول أو مشاريع في ظل حاله من اليأس والإحباط التي يمكن ان تتولد عن الغزو الأمريكي وآثاره، هذا هو الأمر الأساسي وهذا ما يمكن أن ينتج عنه توسيع إطار السلطة او غيرها من الأشكال، إنما لا بد من درجه أعلى من التوافق الوطني لتحقيق انضباط داخلي لان الشيء الحاصل عندنا لا مثيل له في أي مكان آخر في العالم. عشرون جيشاً وعشرون قياده وعشرون مخططاً وعشرون مشروعاً، وكله يدعي انه سيجلب الخلاص للشعب الفلسطيني، في هكذا وضع، وباستمرار هذا الوضع نحن نخسر، والخسارة قد تصبح محققة، هذه المسأله لا تحل طبعا بان هناك طرف سيفرض برنامجه، ولكن الذي يحصل هو ان هناك قوى عديدة تريد ان تفرض برنامجها وان تجعل برنامجها هو البرنامج المهيمن على الأرض، بالرغم من برنامج الإجماع الوطني الذي تتبناه السلطة، بالرغم من ان السلطة لها عيوبها ونواقضها، ولا تؤدي دورها على مستوى التعبئة الوطنيه الشاملة بما يتطلب الامر من خطوات.

يوجد قوى تريد ان تفرض برنامجها، وتفرض أهداف للنضال الوطني على نحو مختلف؛ هنا المشكلة، وهذا الأمر الذي ينبغي ان نعالجه، أما من يقود الانتفاضة؟!! اذا ظل

الوضع بما هو عليه في ظروف أكثر تعقيدا وأكثر صعوبة، يوجد أناس يعتقدون بان انفلات الوضع هو ورقه يمكن استثمارها، وليس الانسجام والتوافق للوضع وطنيا على قاعدة أهداف وعلى أساليب ونضال يعني انفلاقه في رأيي خلق واقع يمكن لشارون أن يستخدمه كي يطرح شروطا تعجيزية. يريد من الفلسطينيين أن يوقفوا جميع أشكال المقاومة، ويريد قيادة جديدة حتى يستطيع الحل أريد أن أقول أن وضع الفلسطيني أنتج أشكالاً من بينها السلطة، في غياب السلطة أو ذهابها سيؤدي ذلك إلى حدوث فجوة هائلة وإلى انفلات كامل وإلى تفتت الصف الوطني الفلسطيني، لا تعجبني السلطة كثيراً لكن لا أتكلم عن الذي يعجبنا والذي لا يعجبنا، لا أتكلم، يوجد نواقص أو لا يوجد نواقص. السلطة شئنا أم أبينا، إذا أعجبتنا أو لم تُعجبنا والذي تعجبه قليلاً والذي تعجبه كثيراً هي الإطار الوحيد الموجود الآن لتجميع قوى تحرر وطني فلسطيني، في هذا الإطار ينبغي العمل وليس في خارجه، وليس عبر مراهنة واهنة على أن إطاراً بديلاً آخر يمكن أن يكون أكثر فاعلية في الظروف الحالية القائمة أمامنا.

تعقيب

د. مصطفى البرغوثي

بالنسبة لموضوع الحوار، يمكن القول أنه جرى حول ما يريده الآخرون منا. اختيار المكان له علاقة في تحديد جدول الأعمال والمضيف أيضاً. نحن نريد حواراً داخلياً حتى نعرف ما نريد. وأفضل مكان للحوار هو في الداخل، نشرك به جميع الناس حتى الممنوعين من الاشتراك.

المشكلة في الحوار كانت حول المكان، حول جدول الأعمال وحول المشاركة، وأريد أن أعتب على كل الفصائل دون استثناء، هل المجتمع المدني وقواه الحية والمجتمع والشعب بالضرورة مشاركته في الانتفاضة في قيادة الانتفاضة، لكن عندما حدث الحوار انتهى وضع الشعب واقتصر الحوار على الفصائل؟؟ والنتيجة التي خرجوا بها فشل هذا الأسلوب.

صحيح أن هناك فصائل لا يعرفها الشعب الفلسطيني ولماذا لا تشرك في الحوار قوى المجتمع الحية، هذا لا يجوز. النقطة الثانية أنه لا يوجد وسيلة أمام الشعب الفلسطيني يبلور من خلالها فيما إذا كان هناك خلاف في الآراء وخلاف في الأيديولوجية، لا يوجد وسيلة للحسم إلا بالانتخابات الديمقراطية. هذا يحدث في جميع شعوب العالم، ونحن كنا نستعمل هذا الأسلوب ولو بشكل جزئي، لا يوجد سبيل سوى الانتخابات الديمقراطية الحرة ولكن إن كان ذلك غير ممكن الآن، في هذه اللحظة ونحن نواجه تحدي استراتيجي خطير، فيجب أن نوجد صيغة للتوافق. وفيما يتعلق بموضوع السلطة أنا معجب في

مقال كتبه اليوم طلال عوكل عنوانه «لم يعد يكفي الإصلاح نحن بحاجة للتغيير» الصحيح أننا بحاجة إلى التغيير. وتغيير يتناسب مع مستوى التغيير الذي حدث في المجتمع الفلسطيني. استقلالية القرار الفلسطيني هي بالتأكيد تعني الاستقلالية عن الوصاية، الاستقلالية عن املاءات الأنظمة علينا، والاستقلالية عن الاملاءات الخارجية وليست كلها عربية بالمناسبة.

هناك املاءات إسرائيلية يحاولوا فرضها علينا، والاستقلالية لا تعني فقط بأن نأخذ القرار المستقل بأنفسنا، أيضاً الاستقلالية تعني أن القرار يكون به مبادرة وليس فقط مجرد ردة فعل لما يقوم به الآخرون، وبالنسبة للتصويت أنه كان بالفعل تصويت يائس وسألت: أنكم تتحدثون بنفس البرنامج منذ سنتين.

هذا لا يعني أن البرنامج خاطئ، بل حتى لو نفذنا البرنامج بدقة وبحذافيره لكنا الآن في وضع مختلف ولا يوجد مصير آخر لخارطة الطريق غير مصير «متشل» وغير مصير «تنت»، لن يكون هناك مصير آخر لخارطة الطريق، نحن نقرأ الكتاب من عنوانه، من الآن شارون قال وبكل وقاحة، انسوا خارطة الطريق، يوجد خطة أخرى فلذلك نحن لو نفذنا هذا البرنامج، لكان وضعنا أفضل.

من يقود الانتفاضة؟ الواقع هناك أجزاء مختلفة من الانتفاضة تُقاد من أطراف مختلفة، لكن ولهذا السبب نحن بحاجة لشيء موحد، هناك مشكلة، يوجد عندنا فجوة كبيرة بين التوقعات وبين الوقائع، لكن في هذه الفجوة الكبيرة وخيبة الأمل الكبيرة التي تنتابنا أحياناً، يجب أن لا ننسى الايجابيات، لا يجب أن نرى فقط إخفاقاتنا، يجب أن نرى أيضاً نجاحاتنا، ولذلك يمكن أن ننظم لقاءات لمناقشة منجزات النضال الفلسطيني والكفاح الفلسطيني بما في ذلك الانتفاضة، ونرى أين النجاح وكيف يمكن أن نطوره أكثر، المخرج والبرنامج هو شيء واحد، استمرار الكفاح الوطني الفلسطيني واستمرار الانتفاضة الوطنية الفلسطينية، لا يوجد مخرج آخر، ومن عنده أوهام أخرى فإني أنصحه بالتخلي عنها، لأن أي أسلوب علمي موضوعي في تحليل الوضع، يعطينا انطباعاً واحداً، أننا في صراع ويجب أن نقود هذا الصراع. الأساليب والأشكال والطرق خاضعة للنقاش، ولكن مبدأ أن نكافح من أجل حقوقنا لا يوجد له بديلاً. عقد مؤتمر لتقييم مسيرة الانتفاضة اقتراح جيد سنعمل عليه مع بعضنا بعضاً.

استراتيجية اليسار وقوى السلام، لا يوجد استراتيجية منفصلة في الموضوع الوطني، هي نفس الاستراتيجية الوطنية العامة. الذي جرى في إسرائيل لا يجب الاستهانة به.

أكرر أن هذا انحراف نحو التطرف العنصري، له مكوناته السياسية والاجتماعية، ولكن حتى في البنيان الاجتماعي الإسرائيلي، يوجد تحليلات تنشر الآن، كيف خسر حزب العمل الكثير من القطاعات وكيف أصبح غريباً عنها؟!! قطاعات بنيتها التوجه الرأسمالي المتطرف والتوجه العنصري المتطرف، التوجه اليميني المتطرف، هذه ظاهرة جديدة.

أعتقد أن هذا صعب حالياً ولكن سيسهل علينا لاحقاً في أن نضع إسرائيل في الخانة الوحيدة التي تتواجد فيها باعتبارها نظام عنصري، وبالتالي تركيز جهودنا على عزل هذا النظام وتطويقه محلياً وعربياً ودولياً، وليس توجيه الدعوات إلى شارون!!!

صعود الشارونية في انتفاضة الأقصى: الأسباب والانعكاسات وخطة العمل

د. هشام أحمد فرارجة*

على الرغم من التوقعات المسبقة لدى المراقبين السياسيين بفوز أرئيل شارون في الانتخابات الإسرائيلية، اعتماداً على ما كانت تعده به استطلاعات الرأي العام الإسرائيلي المتعاقبة، إلا أن النصر الساحق الذي تمكن شارون من تحقيقه لا شك دوى بشكل صاعق في مختلف الأوساط الفلسطينية، وإن اختلفت النسب وبواعث الاهتمام ما بين وسط وآخر. وإن كان هذا الصعود الكاسح لشارون في هذه الانتخابات هو بحد ذاته يشكل مدعاة كافية للتفحص والدرس واستخلاص العبر، فإن عملية تحديد الاستراتيجية اللازمة للتعامل مع ما يفرزه هذا الواقع المتجدد من انعكاسات يستوجب ربط الأسباب الكافية وراءه بالنتائج المحتمل ترتبها عليه.

فهم العلاقة ما بين السبب والنتيجة متطلب أساسي لرصد الاستراتيجية الضرورية للالتفاف على ما قد يترتب على فوز شارون الكاسح في الانتخابات الإسرائيلية على الساحة الفلسطينية. فسواء قام شارون بتشكيل حكومة وحدة وطنية أو يمينية محضة، فأن الفوارق في أسلوب وجوهر كتابته للفصل الأخير في حياته السياسية ضد الفلسطينيين لن تكون أكثر من نسبية. فهو مصمم على إدارة الصراع مع الفلسطينيين بالآلة العسكرية وحدها، وليس بالتفاوض وهو يشترط للدخول في أية عملية سياسية بتغيير القيادة

* أستاذ العلوم السياسية المشارك – جامعة بيرزيت.

الفلسطينية، أي الإطاحة برمزية نضالها المتمثلة بالرئيس ياسر عرفات. وهو لا يألُ جهداً في اعتماد استراتيجية التصعيد العسكري المضطرد بمختلف أشكاله وفي كل زمان ومكان ضد الفلسطينيين. وبتمكينه حزبه من الحصول على قرابة ثلث مقاعد الكنيست الإسرائيلية، فأن شعوره الطبيعي بالنشوة، مجتمعاً مع تركيبته الأيديولوجية والعسكرية، ولأن حسابات الخسارة الحزبية قد لا تكون في صميم اهتماماته أثناء كتابته الفصل الأخير من حياته السياسية، فأن منطق التعامل مع المؤشرات يوحي بالضرورة بأن برنامجه ومخططاته المعمول بها ضد الفلسطينيين سوف تزداد ضراوة وحدة. ولمَ لا، وشارون يمتلك تفويضاً قلما استطاع آخرون أن يحققوه في أوقات الأزمات؟ فكيف كان لشارون أن يسطع نجمه وأن يأفل نجم خصومه في مرحلة هي أكثر المراحل دموية للإسرائيليين، حيث أن نسبة الخسائر البشرية الإسرائيلية إلى الفلسطينية هي أقرب ما تكون إذا وصلت في عهده ١– ٣ تقريباً، خلافاً ل ١– ١٠ في عهد باراك و١– ١٥ في عهد نتنياهو؟ فكيف به أن يفوز أصلاً، عدا عن أن يحقق نصراً كاسحاً كالذي حققه في وقت يكاد يكون الأمن فيه للإسرائيليين قد انعدم، على عكس ما وعد به شارون ناخبيه في الانتخابات التي أعقبت اندلاع انتفاضة الأقصى مباشرة؟

إحدى المدارس الفكرية المتفاعلة في الساحة الفلسطينية تطرح بأن ما تسميه بعسكرة الانتفاضة هو السبب المركزي المسؤول عن عودة شارون إلى سدة الحكم الإسرائيلية وبشكل جارف. وبحسب معتقدات رواد هذه المدرسة، فإن تصعيد المقاومة الفلسطينية قد ألحق بالغ الضرر بالفلسطينيين أنفسهم، بحيث ولَّد ذلك ردات فعل شارونية جلبت الدمار والمآسي للفلسطينيين، وبحيث دفعت هذه المقاومة الرأي العام الإسرائيلي نحو المزيد من التطرف واليمينية. وعليه، لم يجد أعضاء هذه المدرسة بداً إلا أن يسارعوا إلى إطلاق الدعوات والنداءات المحمومة وعقد اللقاءات والحوارات لـ (ترشيد) المقاومة الفلسطينية بحيث لا تطال المدنيين الإسرائيليين، ومن ثم لتهدئة الموقف فلسطينياً ومنح شارون هدنة لمدة عام أو ستة أشهر أو ثلاثة. والهدف من مثل هذه الطروحات عند هذه المدرسة «التهدوية» هو سحب الذرائع من تحت أقدام شارون وقطع الطريق عليه، وإحراج سياساته أمام الرأي العام الإسرائيلي، ولربما منح فرصة لقوى سياسية إسرائيلية أخرى لكي تأخذ زمام المبادرة لتنحى بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي ناحية المفاوضات والعملية السياسية من جديد.

هذه المدرسة التي ربما رأت في اندلاع الانتفاضة وتصاعد المقاومة تهديداً صارخاً لمعتقداتها وجهودها وسياساتها التفاوضية، أرادت أن لا تفلت الأمور من قبضتها وأن

تعتمد الانتفاضة كأداة تحريكية في العملية السياسية، في أحسن الأحوال، ليس إلا. ولذلك، فإن استمرار المقاومة وتصاعدها أمر مقلق وخطير يُمَكن ذروة اليمين الإسرائيلي المتطرف من المحافظة على مقاليد الحكم والدفع بسياساته نحو مزيد من الغطرسة والبطش ضد الفلسطينيين. وانطلاقاً من فهم هذه المدرسة للواقع المشحون، فإنه لا بد من اعتماد استراتيجية التهدئة في الصراع، بحكم عوامل محلية وضغوط إقليمية ودولية، ومن أجل تدعيم قوى يسارية إسرائيلية لكي تكون البديل المرتجى للعقلية الشارونية. وحتى فيما إذا تصاعدت الهجمة الشارونية على الفلسطينيين في هذه المرحلة، فما على الفلسطينيين من وجهة نظر أركان بعض هذه المدرسة إلا (أن ينتصروا بدمائهم). الهدف، باختصار، عند هذه المدرسة هو إنقاذ ما يمكن إنقاذه عن طريق محاولة بعث الروح في عملية سياسية هوت وتناثرت أشلاؤها في كل حدب وصوب.

وعلى النقيض من ذلك، فإن في الساحة الفلسطينية مدرسة فكرية أخرى بمعتقدات وطروحات وحلول مغايرة. هذه المدرسة التي عاشت سني العملية السياسية العجاف ترى من الانتفاضة وما ينبثق عنها من مقاومة عملية تحررية للتخلص من نير الاحتلال ودحره والوصول إلى الاستقلال. وهذه المدرسة ترى في الواقع الإقليمي الساكن والواقع الدولي الذي يعتبر شارون (رجل سلام) دعائم للاحتلال في حربه المحمومة على الفلسطينيين وهي ترى بأن اليسار الإسرائيلي الذي أخذ على عاتقه مسؤولية «مكيجة» البربرية الإسرائيلية وتبريرها، بل وتبرئتها في ظل حكومة الوحدة الوطنية من قبل شمعون بيرس سبباً مركزياً في انعدام التعبئة السياسية عند الإسرائيليين إلا للمنهج الشاروني. وهذه المدرسة تذهب أبعد من ذلك لتقول بأن اليسار الإسرائيلي بزعامة باراك هو الذي خلق الأجواء لانهيار العملية السياسية ولتمكين شارون من إشعال فتيل التصعيد بانتهاكه لحرمة المسجد الأقصى، تماماً كما أن اليسار الإسرائيلي بانصهاره في البوتقة الشارونية وانعدام وجوده تقريباً، سياسياً وحزبياً وتعبوياً، هو الذي منح شارون أكثر الأجواء مناسبة لتحقيق فوزه الكاسح في الانتخابات الأخيرة. ولذلك، فإن هذه المدرسة ترى في صعود الشارونية في الانتخابات الأخيرة استمراراً لتغلغلها في النسيج الإسرائيلي قبل اندلاع انتفاضة الأقصى وتصاعد المقاومة. وإن كانت المقاومة قد حددت من بين أهدافها إسقاط الأسطورة الأمنية الشارونية المزعومة وإبطالها، فإنه بالفعل ملفت للانتباه ومدعاة للتساؤل أن يفوز شارون بشكل كاسح، مخالفاً بذلك القاعدة المألوفة في المجتمع الإسرائيلي التي تربط نجاح أو إخفاق أي زعيم بمقدار ما يحققه للإسرائيليين من أمن، علماً بأن نسبة الخسائر البشرية الإسرائيلية هي أعلى ما تكون في عهد شارون.

ولذلك فإن هذه المدرسة لا تعتقد بأن المقاومة هي التي خلقت البيئة السيكولوجية بين الإسرائيليين لكي يعبروا عن مساندتهم العارمة للمنطق الشاروني، وإنما تطرح هذه المدرسة بأن عدم تصعيد المقاومة وتكثيفها بشكل كافٍ ومؤثر، خاصة قبيل الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة، هو العامل المركزي الذي أبقى الكثيرين من الإسرائيليين في حالة شديدة من الغضب، من ناحية، وفي حالة تتسم باعتقادهم أن شارون قد تمكن من إضعاف المقاومة وتقويض الانتفاضة، من ناحية أخرى.

وهذه المدرسة التحررية ترى أن هناك عاملين رئيسيين وقفا وراء خلق الحالة الآنفة الذكر في أوساط الإسرائيليين: العامل الأول يتمثل في الدعوات الفلسطينية المتكررة والمركزة للتهدئة ومنح الهدنة للإسرائيليين والتي تركت آثاراً عميقة على الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء، وإن في اتجاهين مختلفين. فعلى الصعيد الإسرائيلي، خلقت مثل هذه الدعوات انطباعاً لدى الرأي العام الإسرائيلي بأن بواعث الفرقة تدب في الساحة الفلسطينية، وأن حالة الوهن والضعف بدأت تتغلب على منطق الإرادة والاستعداد للاستمرار في الانتفاضة والمقاومة، وأن الفضل في ذلك كله يعود بالدرجة الأساسية للمنهج الشاروني الباطش بالفلسطينيين. بتعبير آخر، إن مثل هذه الدعوات قد أحيت في النفسية الإسرائيلية ذلك المفهوم البائد (بأن العربي لا يفهم إلا لغة القوة)، ومن أفضل من شارون للاعتماد على مختلف مقومات القوة في التعامل مع الفلسطينيين! بل، وعلاوة على ذلك، فإن مثل هذه الدعوات قد ساهمت في تخفيت حدة الغضب الذي يشعر به الإسرائيليين نظراً لتدهور وضعهم الأخير، وأبقت في أذهانهم أن شارون هو المنقذ والمخلص الوحيد لهم من ويلاتهم. وعلى الصعيد الفلسطيني، فإن مثل هذه الدعوات، لا شك، قد أشاعت جواً من الإحباط في الشارع الفلسطيني وأعادت إلى الذاكرة مخاوف سابقة تتعلق باحتمالات إجهاض انتفاضة الأقصى قبل أن تؤتي ثمارها، على غرار ما حدث لانتفاضة عام ١٩٨٧. وباستفحال حالة الإحباط، ومن ثم انحسار المقاومة نسبياً قبيل الانتخابات الإسرائيلية، تعزز الانطباع عند الإسرائيليين بأن شارون، على كل علاته، ورغم التصاق اسمه بالمجازر والمذابح، يبقى هو، لا سواه، سيد الموقف، وربما ملك الملوك في إسرائيل.

وأما العامل الثاني الذي يشرح خلق البيئة المناسبة لصعود الشارونية بهذا الشكل الملحوظ في هذه المرحلة، من وجهة نظر هذه المدرسة، فهو ربط مضمون الحوار الفلسطيني الدائر في القاهرة بفكرة التهدئة وإمكانية منح هدنة فلسطينية للاحتلال، أو على أقل تعديل بضرورة تجنب وهج المقاومة ضد الإسرائيليين. فرغم إلحاحية الحوار الفلسطيني الداخلي في كل زمان ومكان، ولمختلف الأسباب، فإن توقيته وما حمل في طياته من

رسالة للإسرائيليين بوهن فلسطيني واستعداد لإعادة النظر في أدوات المقاومة جعل من المنطقي، بل ومن المحتم أن تنحى غالبية الإسرائيليين باتجاه الاعتقاد أن القبضة الحديدية الشارونية هي التي أوصلت الفلسطينيين إلى مثل هذه الطروحات والخطوات. وعلاوة على ذلك، تطرح هذه المدرسة بأن انحسار المقاومة مؤخراً بسبب دعوات التهدئة ومقتضيات الحوار الفلسطيني وما ترافق مع ذلك من انقراض لليسار الإسرائيلي تقريباً منذ فشل مباحثات كامب ديفيد في صيف عام ٢٠٠٠ وأثناء انتفاضة الأقصى، جعل اليمين الإسرائيلي المتطرف هو المستفيد الأكبر الذي تمكن من قطف الثمار بصعود الشارونية بدلاً من انهيارها.

وتدلل هذه المدرسة على منطقها بتبيان أن استطلاعات الرأي العام الإسرائيلي كانت باستمرار تبين انخفاضاً ملحوظاً في شعبية شارون إذا ما أجريت مباشرةً عند تنفيذ المقاومة واحدة من عملياتها، كون الإسرائيلي يشعر بأن شارون لا يوفر له لا الأمن ولا الاستقرار.

وتستنتج هذه المدرسة أن تَراَفق انعقاد الحوار بما يحويه من مضامين مع دعوات التهدئة وانعدام تأثير اليسار الإسرائيلي هو المسؤول عن إيصال شارون مرة أخرى إلى سدة الحكم بهذا الشكل الكاسح، بدلاً من توظيف دعوات التهدئة وإجراء الحوار لتعزيز التوجهات الإسرائيلية اليسارية التي كانت غائبة أو مُغيبة في أعتى لحظات الهجمات الشارونية على الفلسطينيين. وفي هذا الصدد، تستقرئ هذه المدرسة بأن مشاركة بعض القوى الفلسطينية في عملية الحوار المباركة أمريكياً وعربياً واستجابتها غير المعلنة لدعوات التهدئة تحديداً قبيل الانتخابات الإسرائيلية، إنما هدفت إلى تحقيق هدف مرحلي لها وآخر استراتيجي، حيث يتمثل الأول في تفضيلها لعودة اليمين الإسرائيلي إلى الحكم لكي لا تصطدم بواقع انتعاش في عملية سياسية من نوع ما تتناقض مع طروحاتها أيديولوجياً. والهدف الاستراتيجي بالنسبة لهذه القوى هو الذي يكمن في تطلعها التاريخي الهادف إلى إضعاف رمزية النضال الفلسطيني المتمثلة بالرئيس ياسر عرفات، والذي يمكن تحقيقه، حسب رؤيتها، عن طريق تمكين شارون من العودة إلى سدة الحكم الإسرائيلية، كونه لا يُخفي عدائه الشخصي للرئيس عرفات، كما صرح بذلك مراراً وتكراراً.

ووفقاً لهذا الاعتقاد، فإن القاسم المشترك الذي يجمع ما بين مصالح أقطاب دولية – أمريكية، وإقليمية – عربية، ومحلية – فلسطينية من التوجه نحو الحوار بمضامينه المعلنة وبإطلاق دعوات التهدئة والاستجابة غير المعلنة لها من قبل بعض القوى التي لم تفِ بتعهداتها العلنية بالاستمرار في المقاومة كما طرحت. هذا القاسم المشترك يتمثل في

الرغبة بعودة شارون وتهيئة الأجواء لما بعد الانقضاض على رمز النضال الفلسطيني المتمثل بالرئيس عرفات، وذلك من خلال تعبيد الطريق لتجميع مختلف الفصائل الفلسطينية، الفاعلة منها وغير الفاعلة التي تتعدى في وجودها سوى ما تستخدمه من مكاتب.

وأيضاً تستنتج هذه المدرسة بأن الإمعان في حسابات خاطئة كعقم الطروحات الداعية إلى التوجه نحو اليسار الإسرائيلي غير الموجود، وكالمغالاة في الركض وراء التهدئة في وقت يمتلك فيه شارون فرماناً منقطع النظير لسياساته الباطشة ضد الفلسطينيين، إنما قد يخلق خطرين استراتيجيين محدقين بالشعب الفلسطيني في المدى المنظور: الخطر الأول يتمثل في الانسياق وراء استهداف شارون والولايات المتحدة لرمزية النضال الفلسطيني المتمثلة بالرئيس عرفات، وذلك عن طريق الاستمرار في خلق مجموعة من الأزمات المحلية، التي يقصد منها زعزعة ركائز هذه الرمزية في أوساط المجتمع الفلسطيني وتحميل الأقطاب المحلية لعملية الاستهداف مسؤولية النتائج المترتبة على هذه الأزمات للرئيس عرفات نفسه، تماماً كما شاهدنا في أزمات حصار كنيسة المهد وزيارة الرئيس لمخيم جنين، وما ترتب عليها من نتائج وانطباعات على الصعيد المحلي الفلسطيني، حيث تسارع البعض، وإن كان القليل الفاشل، للبدء في عملية اغتيال سياسي ومعنوي لرمزية الرئيس عرفات، بعد أن فشل شارون، لاعتبارات عدة، في القيام بعملية اغتيال جسدي. ولكن حساسية الموقف الآن وجدية المرحلة بعد صعود الشارونية يجب أن تجعل من هذا الخطر هماً رئيسياً، يستوجب الالتفاف حول رمزية عرفات التاريخية والنضالية وحمايتها بشكل فاعل، وقبل أن تقع الأزمة القادمة، تماماً كما يستوجب عدم الانزلاق في أحابيل التشويه لرمز النضال. النقد البَناء شيءٌ آخر، وأمرٌ واجبٌ ومطلوبٌ.

أن تصبح رمزية النضال الفلسطيني أمراً قابلاً للمساومة فلسطينياً، رضوخاً للمتطلبات الشارونية، كما إصراره على ضرورة وقف المقاومة التي يسميها بالعنف، والذي استجيب إليه من بعض الفلسطينيين الذي غذوه وعززوه، له أمرٌ في غاية الخطورة التاريخية الذي يجب الوقوف عنده في الحال. فالانعكاسات التي قد تترتب على استهداف رمزية النضال الفلسطيني، معنوياً ليس أقل منه جسدياً، لتفوق في زخمها وحجمها ونتائجها الكثير من التوقعات والحسابات.

وأما الخطر الثاني الذي لا محالة نتيجة الحسابات الخاطئة آنفة الذكر، وفقاً لهذه المدرسة، فيتمثل في استهداف المقاومة، فكراً وممارسة. وعملية الاستهداف للمقاومة يمكن أن تتأتى من خلال قطع الطريق عليها وعرقلتها تحت مسميات المحافظة على المصلحة

الوطنية العليا وما شابه ذلك، أو من خلال تشويهها والطعن في نتائجها وتقزيمها إلى درجة اعتبارها ذرائع يتمناها شارون في أحلامه وفي يقظته لكي تساعده في تصعيد بربريته على الشعب الفلسطيني.

إن من فشل في تغيير الواقع المعاش للشعب الفلسطيني من خلال العملية السياسية بعد أعوام عجاف، لمتوقع منه أن يُشوه المقاومة ولَيَعُزّ عليه أن يطعن في جدواها، حتى وإن تمكنت من خلق ميزان استراتيجي في الرعب مع الإسرائيليين، في الوقت الذي ينعدم فيه ميزان القوى الاستراتيجي. وذلك، وإن كان الباب يجب أن لا يغلق في أية لحظة على الدبلوماسية الفاعلة المنتجة، فإنه من الضرورة القصوى بمكان المحافظة على نهج المقاومة وحمايته وتصعيده وتطويره، كماً ونوعاً، وتوثيقه برسالة سياسية واضحة المعالم يتم إيصالها للإسرائيليين جميعاً، يساريين ويمينيين، مفادها أنه لا أمن ولا استقرار لأي إسرائيلي، ما دام أمن كل فلسطيني معدوماً وما دام الاحتلال الإسرائيلي قائماً، وتصعيد المقاومة المدروسة القائمة على الفعل، لا على ردة الفعل والرغبة في الانتقام، يجب أن يهدف أيضاً إلى إسقاط أسطورة الأمن الشارونية المزعومة وتعميق مآزقها الأمنية والاقتصادية، وذلك من أجل إحداث التغييرات المنشودة في المجتمع الإسرائيلي. ولكن ذلك لا يمكن أن يتأتى من خلال المقاومة المبعثرة، وإنما المركزة المكثفة من حيث الزمان والمكان، ومن حيث الرسالة السياسية الواضحة التي ترافقها والتي يجب بالضرورة أن تجد طريقها إلى كل الإسرائيليين بشكل ممنهج ومدروس ومركز.

وخلاصة القول من وجهة نظر هذه المدرسة هي أن حماية نهج المقاومة، دون إغلاق الباب على الدبلوماسية الفاعلة الهادفة يعتبر مطلباً استراتيجياً من أجل دحر الاحتلال والوصول إلى الاستقلال، لأن من بديهيات العلاقات الدولية هي أن القوة أداة الدبلوماسية الأساسية. وكما يذهب القول، فإن الدبلوماسية من دون سلاح هي كالموسيقى من دون آلآت.

الجلسة الثالثة

الأبعاد الإقليمية والدولية

نظرة تقييمية لمكانة إسرائيل المحتملة على المستويين الإقليمي والدولي

د. أحمد صبح*

شكري وتقديري لمعهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية وللقائمين على هذا اليوم، وهناك اعتذار مزدوج أيضاً في البداية، واحد مكرر نيابة عن الدكتور نبيل شعث، والثاني باسمي شخصياً، لأني لم أتمكن من الحضور في جلسات ما قبل هذه الجلسة، واعتذاري ينطلق من إحتمال تكرار فكرة أو رأي قد قيل، فعذري يأتي مسبقاً. لا أعتقد بأننا هنا لنكتشف أفكاراً جديدة أو تشخيصاً جديداً، بقدر ما هو بلورةً لرؤيا مشتركة لمواجهة ما جرى، وكيف يمكن أن نحصن أنفسنا وننطلق إلى الأمام كنتيجة طبيعية لما نتحدث عنه. في هذا الجانب أعتقد أن رؤيتنا لمكانة إسرائيل المحتملة على المستويين الإقليمي والدولي – وهي عنوان المداخلة المحددة في البرنامج – لا يمكن أن نتوصل إليها، دون أن نأخذ بعين الاعتبار التالي:

أولاً: العوامل الرئيسية في الانتخابات الإسرائيلية، التي أدت إلى هذه النتيجة التي نحن بصدد إلقاء الضوء عليها، من وجهة نظري، استغلال اليمين الإسرائيلي لعقدة الخوف الفردي الإسرائيلي، وليس المتطلبات الجماعية للأمن الإسرائيلي، شكلت عنصراً أساسياً في كسب مزيدٍ من الأصوات، وكنتيجة حتمية للشكل الحالي لبرلمان الكنيست الإسرائيلي.

استطاع اليمين الإسرائيلي أن يجند أفضل طاقات [marketing] للاستفادة القصوى

* وكيل مساعد وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

من الواقع الحقيقي للمجتمع الإسرائيلي تجاه قضية الأمن الفردي، ليحدد هذا اليمين، بأن الخوف الفردي والأمن الفردي، يشكل محور الحياة اليومية التي تترجم في صندوق الاقتراع، ومن هنا، من وجهة نظري أيضاً، دون مقدمات طويلة، يبرز الدور الفلسطيني في هذا الجانب عندما نصل إليه لاحقاً.

أما **العامل الثاني**: فهو تفكك القوى السياسية الرئيسية في معسكر السلام المحتمل في إسرائيل، نتيجة لما قام به باراك وديفيد بن اليعازر على رأس الحزب في السنتين الماضيتين. فالأول، قد توَّصل إلى صفقة سياسية مع شارون، والثاني أمعن فيها، بأن حوّل رسالة حزب العمل إلى أداة في ذيل الغير، وأعني به برنامج شارون.

أما **العامل الثالث**: فهو الموقف الأمريكي الحقيقي من الانتخابات الإسرائيلية، فإذا نظرنا إلى مجمل الانتخابات الإسرائيلية عبر السنوات الماضية، فالمنتخب الإسرائيلي ينتخب وعينه على صندوق الاقتراع وبرامج الانتخاب، والعين الأخرى على الموقف الحقيقي للحكومة الأمريكية الحالية تجاه تلك الانتخابات، وحجم المصالح التي تريد أن تحققها الإدارة الأمريكية من نتائج تلك الانتخابات. وليس سراً، بأن الإدارة الأمريكية شجعت بل دعمت إعادة انتخاب شارون، سواء أكان من خلال التعاطي مع قروضه، أو التعاطي مع برنامجه وإطلاق يده في تنفيذ ذلك البرنامج، أو في حجم العلاقات المتبادلة بين الإدارة الأمريكية الحالية وإدارة شارون في سبع لقاءات قمة وعدد لا يحصى من اللقاءات دون ذلك، بل أكثر من ذلك، فإني أميل، أو أدعم من يقول بأن العلاقة الرسمية الأمريكية الإسرائيلية الحالية هي علاقة عقائدية وليست علاقة سياسية، وهذا النوع من التوافق العقائدي بين ذلك الجزء المتنفذ من الإدارة الأمريكية – وهي الإدارة الرئيسية – وبين شارون، يتجلى في أكثر من مظهر، لسنا في صدد التعمق فيه.

العوامل الثلاث من وجهة نظري، تفسر النتائج الإسرائيلية جزئياً، وتوصلنا إلى نتيجة بأن استغلال مردود ونتائج هذه العوامل الثلاث، قد صب لمصلحة شارون وأصواته وعدد مقاعده في الكنيست الإسرائيلي.

الجانب الثاني، ما هي الأهداف التي يسعى إليها شارون في إعادة انتخابه لتحقيقها إقليمياً ودولياً على ضوء تلك النتائج؟!! يمكن من خلال النظر إلى الممارسات الإسرائيلية للواقع الحالي، خاصة أثناء الحملة الانتخابية، أن نلاحظ ما يلي:

التشجيع المستمر والعلني لشارون لضرب العراق بسرعة وبقوة، وكأن ضرب العراق مطلب إسرائيلي وشاروني كامل ومباشر، والثاني الذي يكمله، هو التقليل بل التعطيل

الشاروني لأي جهد دولي أو لأي طرح سياسي تجاه بداية حل أو تفاوض أو العودة إلى ما تم الاتفاق عليه، وتجلى ذلك في الأيام الأخيرة ما قبل الانتخابات، مما يدلل على بداية المشروع لشارون بالتقليل الكامل من أهمية «الرباعية» وخارطة الطريق والجهد المبذول في هذا الصدد، وكأن شارون يريد أن يكسب المزيد من معطيات ما يجري في المنطقة من دق طبول الحرب، أو من استمرار حملته على الشعب الفلسطيني، لينتصر عسكرياً أولاً، قبل أن يلجأ مع الولايات المتحدة الأمريكية من وجهة نظره أيضاً، إلى أي صفقة سياسية متفق عليها ثنائياً بين الطرفين.

إذاً أمام تلك العوامل التي حددت النتيجة، وأمام هذه الأهداف بعجالة، التي يريد أن يحققها شارون، يمكن أن نرى في الجانب الآخر، أين هي أدوار الآخرين، أولاً ما هو الدور الفلسطيني؟ لست من أنصار من كان يقول، بأن الانتخابات الإسرائيلية هي موضوع داخلي بحت، فهذه قضية نظرية تنطبق على ماليزيا وتنطبق على الكونغوبرازافيل ووتنطبق على تشيلي، ولكننا نصوت نوعياً في الانتخابات الإسرائيلية، ولا يجوز أن نتعامل مع هذا الموضوع بالعفة والطهارة، وهذا التقشف السياسي الزائد عن الحد. كان من المفروض أن نعلن أننا مصوتين نوعيين، وأن نتحرك بأدوات كثيرة، ليس بالضرورة المشاركة الفظة التي يمكن أن لا تحقق الأهداف، فعلينا أن ننظر إلى مزاج المنتخب الإسرائيلي، وأن نرى كيف يمكننا أن نؤثر إيجابياً باتجاه عملية السلام في مجرى الانتخابات، سواءً أكان على الناخب الفلسطيني العربي والإسرائيلي، أو على مجمل المعطيات الوطنية الفلسطينية المؤثرة في الانتخابات.

في هذا الصدد، باعتقادي أنه بإمكاننا فعل المزيد مما قمنا به تجاه الحملة الانتخابية الإسرائيلية.

أما العامل الفلسطيني الآخر، فكانت حوارات القاهرة، وفي حوارات القاهرة كان هناك ورقة مصرية، وكان هناك أطروحات ظهرت قبل حوار القاهرة الأول على المشاركين فيه، ولم يكن من باب المصادفة لا في التوقيت ولا في الورقة، بأن تدعى فصائل فلسطينية خارج منظمة التحرير الفلسطينية إلى حوارات القاهرة، ولعلي لا أذيع سراً عندما أقول، بأن الأطراف الراعية والمشجعة لحوار القاهرة، قد وجهت أسئلة مسبقة لكل للمشاركين فيها، وخاصة من هم خارج إطار منظمة التحرير الفلسطينية، ليجيبوا عليها كشرط مسبق لدعوتهم العلنية إلى حوارات القاهرة، فليس من السهل وليس من السذاجة أن ننظر إلى دعوة حماس والجهاد الإسلامي إلى القاهرة، دون أن يكون هناك معطيات سياسية، فكيف تلجأ أكبر دولة عربية وأول دولة وقعت اتفاقية سلام في هذه المنطقة،

لدعوة فصائل تتهم في الغرب بأنها تمارس الإرهاب، لدعوتها إلى حوار سياسي يجعلها من منفذ «لعمليات إرهابية» في المفهوم الغربي، إلى مشارك سياسي إقليمي في حوارات القاهرة، دون إن يسبق ذلك استعدادات سياسية بل اشتراطات سياسية للتعاطي مع هذا الملف، وأنا أتوقع في هذا المجال من العمل الفلسطيني أن نتحدث بواقعية سياسية.

نعم، لقد وجهت أسئلة ثلاث إلى المشاركين في حوارات القاهرة، وكانت على النحو التالي:-

هل أنتم مستعدون لقبول حدود عام ١٩٦٧ كأساس للحل النهائي؟

هل أنتم مستعدون لتعليق أي عمليات تستهدف مدنيين؟

وهل أنتم مستعدون للانخراط في عملية السلام في مرحلة ما من مراحل عملية السلام؟

وكانت الإجابات نعم من حيث المبدأ، قبل أن يصلوا إلى حوارات القاهرة الأولى، ولكننا فوجئنا في الثانية عندما خلط بعضهم الأوراق، بعدم الاعتراف بشرعية منظمة التحرير الفلسطينية، وبمرجعية السلطة المنتخبة كأساس لبيان مشترك، كنا نرى في الحوار الفلسطيني الداخلي أيضاً عاملاً أساسياً وطنياً وإقليمياً، وبتشجيع دولي للنظر في ترشيد أدوات المقاومة، وإعادة النظر بما هو مطلوب من المقاومة، دون النص والمس بالحق المشروع للشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال، للأسف الشديد، كان هناك وجهات نظر متعارضة داخل فصائل مشاركة قي القاهرة، من وجهة نظري حالت دون التوصل في ذلك اللقاء، إلى البيان المشترك المطلوب، ونحن بانتظار أن نبلغ من راعي حوارات القاهرة، إن كان هناك تغيير في المواقف في الأيام القليلة القادمة.

العامل الآخر في الأدوار المطلوبة هو الدور الأوروبي، ويوم ١١-٢-٢٠٠٣ [يوم الأضحى المبارك] تصل إلى فلسطين أول زيارة رسمية لرئاسة الاتحاد الأوروبي، سيقوم وزير خارجية اليونان يوم ٢/١١ مصحوباً بالسيد سولانا والسيد كريس باتن، في أول زيارة لرام الله للقاء القيادة الفلسطينية، ونحن نعوِّل على الدور الأوروبي في هذا الجانب أيضاً، بشيء من التمييز للدور البريطاني، على أساس القناة الخاصة والعلاقة الخاصة البريطانية الأمريكية، والاستعداد البريطاني لاستضافة مؤتمر لندن، والاستعداد البريطاني للدعوة إلى مكمل مؤتمر لندن يوم ٢/١٧، والاستعداد البريطاني الأوروبي للضغط باتجاه عقد اجتماع سريع على مستوى وزاري للرباعي، للإعلان عن خارطة الطريق، يجعل من هذه الزيارة، ويجعل من الدور الأوروبي دوراً هاماً يجب النظر إليه، كعامل أساسي في

تحركاتنا الدولية في الفترة القريبة القادمة، وفي هذا الجانب، نحن نرى أن الموقف الأوروبي على أهميته، لا يزال يفتقر إلى الأسنان، ويفتقد إلى آليات الضغط الحقيقي، للحد وكبح جماح السياسة الإسرائيلية، ونحن نرى بأنه ثمة إمكانية من خلال الرئاسة الحالية، إذا توفرت شروط دولية، وأعني بها، عدم وقوع حرب ضد العراق في الأسابيع القليلة القادمة، أن يتم استثمار الدور الأوروبي بشكل أفضل، لكسب حركة سياسية أفضل تجاه موضوعنا الفلسطيني.

وأخيراً بهذا الصدد، يبقى الموقف الأمريكي هو المعيار لموقف شارون، وما يمكن أن يقوم به أي ائتلاف بقيادة شارون في الحكومة الإسرائيلية القادمة.

أعتقد أن الإدارة الأمريكية غير معنية بالأمد القصير، ما لم تتأثر عوامل الضغط باتجاهها، لأي مسعى حقيقي جاد لعملية السلام في المنطقة، ولكن الموقف الأمريكي – كأي موقف دولة عظمى – يتأثر ويؤثر، وهذا ليس كلاماً نهائياً، فنحن على مفترق طرق، يمكن أن نؤثر إيجاباً أو نتأثر سلباً، وأعني بذلك ما يلي:

إذا نظرنا إلى الموقف الأمريكي اليوم، فهو موقف داعم دون شروط ودون حدود، لإهمال الموضوع، بمعنى ترك شارون يفعل ما يريد، أي تعطيل الجهد السياسي المحلي والإقليمي والدولي لأي عودة لمفاوضات السلام، ولكن هناك زيارات عربية، وهناك تحرك عربي أوروبي روسي وللأمم المتحدة تجاه الإدارة الأمريكية، وهناك الورقة الفلسطينية، إذا ما أحسنا صنعاً بأن نقول الحقيقة، وأن نتحدث بها بوضوح ولكن باحترام، فيمكن أن أقول أنه لا يجوز ولا يمكن أن يستمر العمل الفلسطيني أسير أقلية لم تشترك في أي صندوق اقتراع، ولا يجوز لنا أن ننفذ برامج الآخرين، دون أن نطالب بتنفيذ برامجنا التي حققت إنجازاً ثورياً ووطنياً من خلال صندوق الاقتراع، وباسم حق المقاومة المفتوح، لا يمكن أن نُبتز وطنياً، وعدم الابتزاز الوطني مطلوب، بمعنى البرنامج الذي يسود في السلطة، والبرنامج السياسي المطلوب أن ينفذ في السلطة، هو ما صوت عليه الشعب الفلسطيني في آخر صندوق اقتراع، وما لم نلجأ إلى عكس ذلك بصندوق اقتراع آخر، فلا يجوز لأحد أن يتحدث بأغلبيات وبآراء، وكأنها منزلة وفرض علينا، بمعنى ترشيد أدوات المقاومة أساس لغاية. من كان يقول بأن العملية الاستشهادية في تل أبيب ستجبر المواطن الإسرائيلي على الضغط على حكومته ليستسلم للإرادة الفلسطينية، أثبت أن هذا الكلام ليس دقيقاً، وأن هذا الكلام انعكس سلباً، بأنه لم يحرر حيفا أو يافا، وإن ما كان دعوة مفتوحة لاحتلال رام الله، وعدم النظر إلى ميزان القوى بشكل دقيق، يجعل أفضل وأحسن النوايا تقود إلى جهنم، وباعتقادي المتواضع أنه حان الوقت بأن لا نقتل داخلياً

لصالح شارون، ولكن لن نبتز من حماس والجهاد الإسلامي لعمل برنامجنا، وبهذا الوضوح علينا أن نقول بأن أوراق المقاومة مفتوحة، ولا يوجد أحد يريد أن ينهي مقاومة شعبية لمقاومة الاحتلال، لكن الحكمة بعدم فرض معركة غير متوازنة على الشعب الفلسطيني، وأن لا نعطي أكثر مما نأخذ، ومن يزرع ولا يحصد مجرم، ومن يريد أن يعطي أكثر فهو متهور، وباعتقادي أيضاً، أن شارون ليس قضاء وقدراً للشعب الفلسطيني ولا المنطقة ولا العالم. وأخيراً أرى أنه لا زال أمامنا أن نقلب المعادلة على هذه الطاولة، إذا ما احسنا اختيار الخطاب السياسي والبرنامج السياسي، وامتلاك الشجاعة الكافية لتنفيذه. وشكراً جزيلاً

مداخلات

د. هشام أحمد فرارجة

الملاحظة الأولى، المتعلقة بالإصلاح الفلسطيني فهو أمر واجب، وهو مطلب وطني لنا، ولا أعتقد بأنه من الضروري تبسيط الأمور والتساؤل جاء بناءً على تلبية عوامل داخلية جاءت في الوقت المناسب، أم جاء بضغط خارجي؟!! المهم أن عملية الإصلاح هي عملية وطنية فلسطينية، تلبي احتياج فلسطيني، بغض النظر عن التوقيت. أما أن ندخل الآن في نقاش حول هل نضجت الظروف، أو هل كان من الواجب أن نرفض الطلب الدولي أو التشجيع الدولي، لمجرد انه جاء من الخارج، يبدو لي أنه ليس طرحاً موفقاً. المهم أن الجوانب الرئيسية في الإصلاح، هي مطلب وطني، وهي احتياج وطني، وهي واجب وطني، وإن كان بعض جوانبه جاء متأخراً.

والموضوع الثاني يكمن في التساؤل التالي: هل العلاقة بين إسرائيل والولايات المتحدة هي علاقة عقائدية؟!! أنا لم أقل ذلك، قلت أنها أيضاً عقائدية، بمعنى أن العلاقة الإسرائيلية الأمريكية لم تكن على الإطلاق، من وجهة نظري، هي أحد مظاهر السياسة الخارجية الأمريكية، بل هي موضوع داخلي أمريكي أصلاً. ونظراً لأن العلاقة الأمريكية – الإسرائيلية هي انعكاس للواقع اللوبي، والمصالح والتعقيدات في الموضوع، فإن العلاقة الأيدلوجية التي أشرت إليها، هي عامل تعقيد إضافي لنا، وليس تشخيص جديد لواقع العلاقة، فهي بالأساس علاقة سياسية مميزة، تعقدت بفعل انسجام عقائدي بين الحاكمين في الطرفين، ولم أعني أن الواحدة تلغي الأخرى.

الحديث عن ثقة الشعب، والحوار الداخلي، والمجتمع المدني، فإني في هذه المرحلة، أميل إلى الدقة في الحديث. هناك فرق كبير بين فقدان الثقة بالأشخاص والتنفيذ والخوف بأن نقول بأننا لا نثق بالإطار، فخوفي من الانتقاد السريع أن يقودنا إلى نقطة الصفر، وأن نهدم كل شيء باعتبار أننا نفاوض بعضنا بعضاً، أو نرى أن جزءاً من البرنامج غير واقعي، أو نرى أن جزءاً من البرنامج غير قابل للتنفيذ، هذه قضية معقدة يومية، ولا يوجد دولة في الدنيا يمكن الحديث بأنها تحظى بثقة شعبها. دائماً في صعود وهبوط حسب عوامل كثيرة، المهم أن نكون دائماً منصتين للحوار، للتصحيح ولزيادة الإيجابيات وللتقليل من السلبيات.

أما الموضوع الآخر، فهم مخاطبة الشارع الإسرائيلي، كأحد العوامل الأربعة لتخفيف المعاناة وحل القضية، العامل الأول فلسطيني، والعامل الثاني إسرائيلي، والعامل الثالث عربي، والعامل الرابع دولي.

فيما يتعلق بالعامل الإسرائيلي، فمخاطبة الشارع الإسرائيلي، يجب أن تكون عملية تستهدف الحديث مع الشارع الإسرائيلي، للضغط على من سينتخبه، لتخفيف معاناتنا، وإنهاء الصراع لصالح الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. باعتقادي انه حتى الآن، وأشرت إلى ذلك، بدليل النتائج الموجودة، باعتبار أن البعض أراد أن يفرض على الأغلبية طريقة معينة لإرسال الرسالة إلى الشعب الإسرائيلي، وشخصياً لا أتفق معها، وقد قلت ذلك بوضوح.

الموضوع الأخير هو موضوع أوروبا، الذي ذكرته إحدى المتحدثات، وهو لأي حد نحن قادرون على استقدام مراقبين دوليين، وحماية دولية وتواجد دولي.

أولاً، نحن نشكر جداً، ونقدر جداً كل متطوع أوروبي ودولي وصل إلى فلسطين ويصل إلى فلسطين في هذا الظرف الصعب الحالي، للوقوف معنا وللشد على أيدينا، وننحني احتراماً لهم. أمام الدبابات وأمام الحواجز في كل مكان، أمام العجز الفلسطيني والعربي والصديق، لفرض حماية دولية موجودة في ٤٧ دولة في العالم، كقوات حفظ سلام دولي، نحن مضطرين للبحث عن كل أشكال التواجد الدولي الممكن على الأرض، للحد من الإجراءات الإسرائيلية. البعثات الدولية المعتمدة لدينا والقنصليات والممثلات، نحن نقدر تواجدهم وزياراتهم الميدانية، وتحركهم باتجاه المحافظات والمدن الفلسطينية، لأن مجرد وجودهم على الأرض، هو عامل أساسي للرقابة، ولإحراج الاحتلال، ولتلمس الواقع الميداني عندنا على الأرض، وأما فيما يتعلق بأوروبا، فأرجو وأنا أتكلم فقط

لأشقائي الفلسطينيين، أن نحسن إيصال الرسالة لأصدقائنا الأوروبيين. أرى بعض السياسيين الفلسطينيين، يقولوا أن أوروبا ضعيفة وموقفها متخاذل، وأن أوروبا حليف استراتيجي، وأرجو أن لا تقودنا رغبتنا في تشخيص الواقع إلى العدمية المطلقة، بمعنى أن العالم العربي غير جاهز لدعمنا، وأن أوروبا متخاذلة، وأن أمريكا معادية، وأن إسرائيل شارونية، سنحارب حتى ننتصر، هذه دعوى للانتحار الذاتي السياسي، أنا أرى أنه بعد العالم العربي، أوروبا هي حليفنا السياسي الاستراتيجي – إذا أرادت أوروبا طبعاً – وبالتالي نحن نتجه لأوروبا كعنصر أساسي جداً، وفاعل جداً، وهذا لا يعني أننا ساذجين لدرجة أننا لا نعرف حجم المشاكل التي تعتري الموقف السياسي الأوروبي الموحد أمام كل أزمة، وهذا لا يعني أننا ساذجين لدرجة أننا لا نرى أن الدور الأمريكي يريد تعطيل الوحدة السياسة الأوروبية كل عشر سنوات مرة، وكل أزمة دولية مرة، ولكننا نعي أيضاً أن العلاقة بين فلسطين من جهة وبين أوروبا من جهة، يجب أن تكون مفهومة للشارع الفلسطيني على أنها استراتيجية، ولا يجوز على الإطلاق أن نخفف منها، ونحن نتحدث عن تحرك دولي تجاه العودة إلى مفاوضات السلام، ونحن نعرف أن أوروبا تتشكل من ١٥ دولة وستصبح ٢٥ وستصل إلى ٢٧ دولة، ونحن نعي تماماً العبء السياسي والاقتصادي والأمني الملقى على عاتق أوروبا، ومن هذا المنطلق، نتطلع إلى الديمقراطية الأوروبية، ونتطلع إلى المجتمع الأوروبي، ونتطلع إلى الموقف السياسي الأوروبي، وإلى المساعدات الأوروبية كعامل أساسي في الوصول إلى فلسطين كدولة مستقلة، وشكراً.

الجلسة الرابعة

استنتاجات وتوصيات

مداخلة

غسان الخطيب*

كانت لدينا حكومة إسرائيلية، أولاً يمينية، وثانياً ليكودية، وثالثاً رئيسها شارون، ونتج عن الانتخابات الإسرائيلية مؤخراً، حكومة إسرائيلية ليكودية برئاسة شارون، وتألفت من نفس الأشخاص؛ لا أعرف ما هو الجديد في الموضوع، وما هي الإثارة في الموضوع، وما هو الشيء الذي يترتب عليه، ولكن هناك مناسبة حتى نقف ونقيم الطريقة اللي تعاملنا فيها مع الأمور حتى الآن، وهل استمرار أو تجديد المجتمع الإسرائيلي لنفس الحكومة، يقتضي منا الاستمرار بنفس النهج، أم يقتضي منا تعديل النهج، وبأي اتجاه.

لا شك أن نتائج هذه الانتخابات وإن لم تشكل أي تغيير، إلا أنها تشكل أخباراً سيئة للفلسطينيين، ولعملية السلام، وللمعنيين بعملية السلام من فلسطينيين وإسرائيليين، تماماً كما تشكل أخباراً سارة لخصوم عملية السلام من الإسرائيليين والفلسطينيين؛ حتى أن بعض الفلسطينيين لم يخفِ نوعاً من الابتهاج الضمني حتى إظهار وسائل الإعلام لهذه النتائج.

وهنالك خطأ يشبه في بشاعته، ابتهاج بعض المسؤولين من النوع الآخر، اللذين كانوا يبتهجوا عندما ينجح مثلاً اتجاه آخر «حزب العمل في السابق». ولكني أريد أن أتوقف عند محطة هي برأيي تعكس انسياق فلسطين مع خدعة إسرائيلية دائماً يورطونا فيها،

* وزير العمل.

وهذه المرة نحن متورطين فيها، وبما إنه هذه الجلسة مخصصة للاستخلاصات فإني أود التأكيد على أن الإسرائيليين، وخاصة قوى اليسار الإسرائيلي، يحاولوا دائماً أن يرموا الكرة في الملعب الفلسطيني.

لماذا نجح الليكود؟!! لأن الفلسطينيين قاموا بكذا وكذا. برأيي هذه المدرسة الإسرائيلية – واليسار مبدع فيها أكثر من أي أحد آخر – هي خاطئة وعلينا ألاَّ ننجر لها.

في اعتقادي هنالك ثلاثة نقاط، **أولاً**: أن تأثير الفلسطينيين في الانتخابات الإسرائيلية، هو تأثير محدود للغاية وهامشي، بمعني إن عملوا عملية أو لم يعملوا. إن طرحوا مبادرة أو لم يطرحوا، بغض النظر عما فعلوه عشية الانتخابات. لا أشارك الرأي أن هذا الشيء هام في تحديد الانتخابات الإسرائيلية، خاصة للمعنيين بعملية السلام من الفلسطينيين، هذه مسؤولية إسرائيل ومسؤولية معسكر السلام في إسرائيل، و يكفينا شعوراً بالذنب وجلد أنفسنا فيما يتعلق بنتائج الانتخابات الإسرائيلية، وفوز الليكود.

ثانياً: عند الحديث عن الحكومة الإسرائيلية الحالية، فإنه من المميز أن نضعها في سياقها، وفي السياق الذي جاءت فيه هذه الانتخابات، دعونا نتذكر، بأن الانتفاضة، هي حالة الصراع العنيف ما بيننا وبين الإسرائيليين، وحالة الصراع هذه بدأت في عهد حكومة حزب العمل، وانهيار عملية السلام الذي أدى بدوره إلى هذا الصراع العنيف، وهذا حصل ليس فقط على زمن حزب العمل، وإنما بتخطيط وترتيب وبرمجة مدروسة من براك كرئيس لحكومة حزب العمل، **ثالثاً**: وربما الأهم، أن الصراع الذي دار لمدة سنتين، أداره من الزاوية الإسرائيلية، حزبي العمل والليكود، بل أن حزب الليكود كان ربما هو القيادة أو العقل، إنما الأدوات، أي الأيدي والأرجل التي كانت ترقص هي حزب العمل، بمعني أن بن اليعازر في وزارة الدفاع، وبيرس في وزارة الخارجية، وخلال فترة حكومة شارون الأولى، غاب حزب العمل من ذهن الناخب الإسرائيلي ذلك أنه كان شريكاً لشارون، بل كان ذليلاً فيها، ولذا؛ فلم تكن فترة الأربعة أسابيع، التي استقال خلالها ممثلو حزب العمل من حكومة شارون، فترة كافية في نظر الناخب الإسرائيلي، كي يشكل حزب العمل بديلاً سياسياً مستقلاً بذاته. كان ذهن الناخب الإسرائيلي معبأً بأحداث السنتين الأخيرتين، وفترة حكم شارون تحديداً، حيث شهدت تلك الفترة أحداثاً جسيمة، طبعت بصماتها في ذهن الناخب، وهذا ما أشارت إليه استطلاعات الرأي التي سبقت الانتخابات، فيما يتعلق تحديداً بإقامة دولة فلسطينية وحل المستوطنات وغيرها من القضايا. وهذا ما أدى بدوره إلى انتخاب الليكود، رغم عدم تأييد بعض سياساته مثلاً. غاب حزب العمل عن ذهن الناخب، وبناء عليه، أتوقع أن تكون المرحلة القادمة، محكومة **بثلاثة عوامل** مركزية.

العامل الأول: يتعلق في الائتلاف الحكومي القادم، هل سيكون ائتلافاً بين العمل، والليكود، وشاس وغيره؟!!!

العامل الثاني: هل سيكون هناك تحرك دولي، بمعنى أن تضع الولايات المتحدة ثقلاً سياسياً وراء مبادرة أو تحرك، أم أن الأمور ستبقى على ما هي عليه؟ وهنا، فإني أشارك التحليلات المتشائمة في هذا السياق.

العامل الثالث: وهو عامل فلسطيني، وبرأيي فإنه يؤثر مستقبليا، وذلك أن تأثيراته على مجريات الأحداث سوف تبقى ثابتة، وذلك أن ما هو مطلوب منه، سيستند على التالي:

أولاً: التركيز على الجبهة الداخلية، في ظل غياب الحلول المستقبلية القريبة. واستمرار الضغوط بل وإزدياد حدتها، وهو ما يقتضي بدوره، من السلطة والتنظيمات بذل المجهودات على المستوى الداخلي، بمعنى تعزيز الجبهة الداخلية، وتحقيق الصمود وتعزيز الوحدة الوطنية، ومعالجة المشكلات الحياتية اليومية، خاصة البطالة والفقر

ثانياً: استمرار حالة الثبات السياسية الفلسطينية، القائمة منذ انهيار مفاوضات كامب ديفيد وحتى الآن، ذلك أن التمسك بالثوابت، وبالمواقف التفاوضية، المستندة إلى مقررات الشرعية الدولية، سيعني تماسك القيادة وصلابتها.

ثالثاً: لا يوجد أمامنا خيار سوى الاستمرار في الانتفاضة، وهو ما فشل شارون في وقفه خلال السنتين الماضيتين. علينا أن نمنع شارون من تحقيق أهدافه، في كسر شوكة الشعب الفلسطيني وإرادته، ولن يتحقق ذلك إلاّ عبر استمرار الانتفاضة. لا خيار أمامنا سوى ذلك، ولم يترك لنا العدو أي خيار سوى ذلك. علينا أن نتجاوز أخطاء المرحلة السابقة، وأهمها ضرورة الإلتفات للمتطلبات والاحتياجات الداخلية، وعلينا ألاَّ نسمح بأن يكون عبء الإجراءات الإسرائيلية واقعاً على فئة دون الأخرى، علينا أن نتقاسم الأعباء، خصوصاً الاقتصادية منها، ذلك أن إسرائيل تستخدم وبقوة، سلاح الاقتصاد في هجومها على الشعب الفلسطيني. ويجب أن نعمل على تعزيز الوحدة الوطنية بأكبر قدر كافي، لأنه لا يوجد متسع أمامنا، ذلك أننا سنمر في المرحلة القادمة باستمرار المسلك الإسرائيلي، وهذا يحتم استمرار نفس المسلك الفلسطيني، بمعنى الثبات على المواقف السياسية، الصمود، الاستمرار في الانتفاضة والمقاومة، وهذا له متطلباته. ويجب أن يكون هناك نقاش جدي ومستفيض بين المثقفين

ولدى الجمهور، ولدى السلطة، وبين السلطة والجمهور لدقائق وتفصيلات الأمور، كيف يمكن إستمرار هذا الصمود، ما هو المطلوب من السلطة ومن الأمن ومن التنظيمات، وما هو مطلوب على صعيد الوحدة الوطنية الميدانية الكفاحية، وما إلى ذلك، هذا برأيي ما يترتب علينا القيام به نتيجة الانتخابات، وباستطاعتنا أن نمرر المرحلة القادمة بقدر من الصمود واستمرار الكفاح، الذي سيؤدي عاجلاً أم آجلاً إلى تغيير في الوضع، سيؤدي إلى استنتاج – بغض النظر أين، في إسرائيل، في واشنطن، في لندن.....– بأن أسلوب القوة لن يؤدي إلى أية نتيجة على الإطلاق، وأنه فقط عبر الجلوس مع الممثلين الشرعيين للشعب الفلسطيني على قاعدة الشرعية الدولية، يمكن للطرفين أن يحققا أهدافهما المشروعة، وشكراً.

نتائج واستخلاصات تتعلق بالبعد الداخلي الفلسطيني

د. جورج جقمان*

ان اية نتائج واستخلاصات تتعلق بالانتخابات الإسرائيلية الاخيرة لا بد ان تبدأ بالاشارة الى المضمون الأعم الذي يجري فيه النقاش، والمتعلق بالازدياد التدريجي لأهمية الساحة الداخلية الإسرائيلية في سياق التسوية السياسية، او أي مجهود بهذا الاتجاه.

لاحظنا خلال العقد الماضي على الاقل، تعاظم الاهتمام بنتائج الانتخابات في إسرائيل الى درجة لافتة للنظر وفريدة ايضاً لدولة بهذا الحجم والتاريخ. وقد أدى هذا الى ما اسميته في مكان اخر بـ «عولمة السياسة الداخلية الاسرائيلية» او عولمة الاهتمام بها.

فالانتخابات في اسرائيل ليست شأن داخلي، وانما هي شأن فلسطيني وعربي ودولي ايضاً. واضحت الساحة الداخلية الاسرائيلية هي ساحة الحسم فيما يتعلق بالحلول السياسية الممكنة، او غير الممكنة.

وبالرغم من هذا الاهتمام الواسع، يبقى الجميع مراقباً لا دور فعال له في التأثير على النتائج ربما باستثناء محدود للجانب الفلسطيني (وسأعود لهذه النقطة لاحقاً). فالجميع يراقب ويتابع وينتظر ويبتهل، كما هو الحال في المباريات الحاسمة لكرة القدم في كأس العالم.

* أستاذ محاضر في دائرة الفلسفة والدراسات الثقافية – جامعة بيرزيت.

اما عن اسباب هذا المآل، اشير تحديداً من بينها الى غياب أي ضغط خارجي فعال على دولة اسرائيل، ونجاحها في تحييد محاولات الضغط عبر السنوات، او دفع ثمن مرتفع لأحتلالها الاراضي الفلسطينية، بحيث يُحدث هذا الثمن اثراً في الخارطة السياسية الداخلية وفي الرأي العام، كما حصل في لبنان مثلاً، مع فارق اساسي بالطبع، أي عدم وجود مستوطنات اسرائيلية في جنوب لبنان، اضافة الى عوامل اخرى.

ومن المعروف ان احد اهم اسباب هذا النجاح هو دعم الولايات المتحدة لاسرائيل عبر السنوات، او تأثير اسرائيل على سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الاوسط بشكل عام وتجاه الموضوع الفلسطيني بشكل خاص.

وقد ادى هذا الى تزايد تدريجي في قوة اليمين داخل اسرائيل حتى في فترات حكم حزب العمل الامر الذي وضع قيود سياسية وحدود مقلصة في مباحثات الحل النهائي، كما حصل في كامب ديفيد. ومن غير الواضح أنه حتى لو تم اتفاق في كامب ديفيد انه كان من الممكن لباراك ان ينفذ الاتفاقية او يمررها داخلياً في حينه.

هذا هو المضمون الاعم لفحص بعض تبعات الانتخابات في اسرائيل للفلسطينيين والعبر التي يمكن استخلاصها من ذلك. فعلى سبيل المثال، جاء في جريدة هآرتس يوم الجمعة (٢٠٠٣/١/٣١) انه بسبب فوز شارون، بدأت المجموعة الاوروبية (او الرباعية كما تسمى) باعادة النظر في «خارطة الطريق» بسبب رفض شارون لها، حتى لو تم التمسك بها لفظاً. ومن بين الخيارات التي ينظر فيها الآن، عقد مؤتمر يسمى دولي، ليترك بعد ذلك الطرفان «للتفاوض» وبعد تحديد دور «رمزي» للرئيس عرفات في تلك المفاوضات. اما فكرة المؤتمر، فهي مبنية على اقتراح من شارون اثناء زيارة وزير خارجية الولايات المتحدة قبل عام، وقيلت في حينه للاستهلاك العام ولم يجري تكرارها بعد ذلك. لكن ما هو مهم في الموضوع هو المدخل: أي البحث عن سوابق في تصريحات شارون يمكن استخدامها، وليس اية فكرة جديدة لكسر الجمود السياسي. مرة اخرى اللَعِبْ يتم اساساً في الملعب الاسرائيلي.

وفي غمرة كل هذا يبقى الجانب الفلسطيني عاجزاً عن التأثير من مسار الاحداث وكلياً في موقع الدفاع. فبعد ان كنا نبحث عن آلية لرفض خارطة الطريق قبل عدة شهور، اصبح الناطق الرسمي يطالب بالعودة اليها. وقد يكون صحيحاً ان هناك حاجة للمناورة السياسية، ولكن هناك موضوعات لا يجب اقحامها في هذا النطاق، ومن بينها الدستور الفلسطيني.

فلا يوجد سبب مقنع جدير بالاعتبار يبرر العمل على دستور الآن. والامر الخطير هنا ان موضوع الدستور ادخل في نطاق التكتيك السياسي ولأسباب محض انية. ولعل في عدم انعقاد المجلس المركزي ضارة نافعة. فالاولى والاجدر هو تطبيق القانون الاساسي الذي ما زال حبراً على ورق، ولا حاجة لنا بوثيقة اخرى تبقى ايضاً حبراً على ورق، ناهيك عن الخلل الكبير في عدد من البنود كما اشار عدد من المعلقين المتخصصين.

اذاً، ان كان التأثير على الرأي العام في اسرائيل جانباً حيوياً في ادارة الصراع، كيف يمكن للجانب الفلسطيني الدخول في هذا المعترك؟

أبدأ بالاشارة الى بعض التساؤلات والاقتراحات السطحية وربما الثانوية ايضاً من ناحية تحليلية والتي جاءت على لسان عدد من الصحفيين الاجانب عشية الانتخابات في اسرائيل. وقد وجهت هذه التساؤلات الى معلقين فلسطينيين، وبدى بعضها وكأنه «خط» يجري ترديده بتكرار ورتابة. مثلاً: اذا كان الفلسطينيون او على الاقل السلطة ترغب بأن يحرز حزب العمل نجاحاً امام اليمين، لماذا لا يتم مساعدته عن طريق ايقاف الانتفاضة ولو مؤقتاً؟

ومن الملاحظ ان خلفية هذا السؤال تكمن في محادثات القاهرة من جهة، والافتراض ان هناك مسؤولية فلسطينية في العمل على التأثير على الرأي العام الاسرائيلي وليس العكس. فبالرغم من صحة هذا الافتراض، الا انه يثار في المضمون الخاطئ، بمعنى انه لم يكن من المتوقع ان تؤدي محادثات القاهرة الى النتائج المطلوبة منها. فحتى لو تم التوصل الى اتفاق، لا يوجد أي ضمان ان هذا الاتفاق سيصمد امام نوايا حكومة شارون المعلنة. ان الامر هنا لا يتعلق فقط بالثمن السياسي الذي تطلبه حماس والجهاد الاسلامي، وانما بنوايا وخطط الطرف الثاني، أي اسرائيل.

ويبدو لي ان الجانب المصري كان يدرك ان المحادثات لن تنتهي باتفاق، فقد قام عمر سليمان بفحص الموضوع مع شارون قبل بدء المحادثات، أي ايقاف اطلاق النار من قبل الطرفين، واخذ جواباً سلبياً فورياً، ربما كان يتوقعه اصلاً، ويبدو ان هدف الجانب المصري هو الدخول كطرف في اية مباحثات سياسية بعد الحرب على العراق. فهم في حاجة لفتح حوار مع حماس اضافة للقنوات المفتوحة مع السلطة، وقنوات على اعلى مستويات مع اسرائيل ايضاً. وهذا ما يفسر الاتصال الهاتفي بين مبارك وشارون اثر ظهور نتائج الانتخابات والدعوة الى لقاء الاثنين.

وقد كان حوار القاهرة ردة الى ما قبل عشرين عاماً عندما رفع شعار «استقلال القرار الفلسطيني» في حينه في وجه سوريا ودول عربية اخرى.

وها هي سوريا وايران تطل برأسها مرة اخرى من خلال معادلة الفصائل الـ١٠ والتي لا يمثل معظمها احداً سوى الحكومات الداعمة لها، بالاضافة طبعاً للدور الثابت للشقيقة مصر.

لقد كان الانجاز الاساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، اضافة لتجسيد هوية الشعب الفلسطيني ووحدته في اطار المنظمة، انتزاع تمثيل الفلسطينيين من ايدي الحكومات العربية. وقد حصل هذا التحول بدءً بتعيين ياسر عرفات رئيساً للمنظمة في العام ١٩٦٩، بدلاً من احمد الشقيري. والآن نجد انفسنا في حالة تقهقر في هذا المسار، وتتوقع اسرائيل ان يزداد هذا التقهقر بعد الحرب على العراق. فمنظمة التحرير الفلسطينية غير موجودة، والسلطة الفلسطينية في حالة حصار، وازالة ياسر عرفات عن الخارطة السياسية سيفتح الباب على مصراعيه للمعادلة القديمة لتقاسم الحصص الفلسطينية بين دول عربية وغير عربية.

ان التوجه للرأي العام داخل اسرائيل امر ضروري، لكن السؤال الاساسي يتعلق بالكيفية؛ كيف وفي أي مضمون؟.

فقد دلت التجربة ان الامر ليس موضوع وعظ وارشاد وابداء نوايا حسنة او براعة في الخطابة او «الاعتدال». فلم تلتفت اسرائيل للمبادرة العربية التي صدرت عن قمة بيروت، وشارك العديد من الفلسطينيين قبل الانتفاضة الحالية في حوارات ونقاشات وزيارات متبادلة مع اسرائيليين، جرى فيها ابداء حسن النوايا والرغبة بالسلام والأمن للطرفين وما الى ذلك من خطاب بوحي مرحلة اوسلو. وكانت النتائج السياسية هي كامب ديفيد مع مطلب انهاء الصراع (محادثات طابا موضوع آخر لا مجال للدخول فيه الآن).

لكن الانتفاضة وفرت فرصة للتأثير على الرأي العام داخل اسرائيل، لكنها فرصة هدرت بسبب سوء ادارة الصراع. ان الرأي العام داخل دولة الخصم يضع في غمرة الصراع وليس في سياق مسار سياسي آليته المفاوضات في ظل ميازين القوى لصالح الطرف الثاني. هذه هي تجربة الجزائر وفيتنام وجنوب افريقيا.

ولكن، كل هذا مشروط برسالة سياسية واضحة للطرف الثاني: ما هو هدف الصراع؟ هل هو تدمير دولة اسرئيل ام هو تحرير الارض المحتلة بعد عام ١٩٦٧؟

واستذكر هنا الأشهر الاولى القليلة من الانتفاضة وقبل حدوث عمليات ضد المدنيين في الداخل؛ فقد شاهدنا في تلك الفترة بداية اصوات تظهر في اسرائيل حول المستوطنات

كعائق امام السلام والحاجة للانسحاب من الاراضي المحتلة. ولكن الاوراق اختلطت وتوحد الجمهور داخل اسرائيل بفعل العمليات ضد المدنيين. وقام شارون بتوظيفها لغرض استمرار حياته السياسية. وبالرغم من الاستعداد الحالي للفصائل والحركات الفلسطينية للنظر من ناحية المبدأ في ايقاف مؤقت لهذه العمليات، يأتي هذا الاستعداد متأخراً لأن شارون يريد توقف من طرف واحد، وهو امر من المتعذر ان يقبل فلسطينياً لأنه سيشكل انتحاراً سياسياً لتلك الحركات والفصائل.

واذا كان مطلب استمرار الإنتفاضة في الظرف الراهن وبعد الحرب المحتملة ضد العراق مطلباً واقعياً، يجب اعادة النظر في آليات ادارة الصراع ووتيرته وسبله المختلفة.

ختاماً، اكرر مرة اخرى ان التأثير على الرأي العام داخل اسرائيل وانعكاس ذلك في الانتخابات والمواقف السياسية للاحزاب المختلفة يأتي بشكله الامثل في خضم الصراع ومن خلاله بما في ذلك الكفاح المسلح، ولكن ذلك ايضاً مشروط برسالة سياسية واضحة وبنظام سياسي مختلف عما هو موجود حالياً، كشرط ضروري لادارة الصراع، بما يتوافق مع الصالح العام، وليس المصالح الجزئية للفصائل والحركات.